جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدخل إلى علم الاقتصاد

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة ليسانس

أعداد: مسعودي رشيدة أستاذة محاضرة أ

السنة الدراسية2019/ 2020

فهرس المحتويات:

مقدمة

شرح المصطلحات

الجزء الأول: مدخل نظري لعلم الاقتصاد

الوحدة الأولى: مقدمة في علم الاقتصاد:.....05

الوحدة الثانية: المشكلة الاقتصادية:.....13

الجزء الثاني: مبادئ الاقتصاد الجزئي

الوحدة الأولى: الإنتاج ونظرية العرض:.....23

الوحدة الثانية: سلوك المستهلك ونظرية الطلب:.....35

الوحدة الثالثة: توازن السوق:.....45

الجزء الثالث: الاقتصاد الكلي

الوحدة الأولى: الدخل الوطني (القومي):.....54

الوحدة الثانية: الأزمات الاقتصادية:.....64

الجزء الرابع: التنمية المستدامة والتجارة الدولية

الوحدة الأولى: التنمية المستدامة :.....83

الوحدة الثانية: التجارة الدولية:.....89

المراجع:.....94

مقدمة:

يعود أصل كلمة اقتصاد إلى مفردتين في اللغة اليونانية **Ecos** وتعني المنزل و **Nomia** وتعني تحكم أو إدارة أو ضبط لتشكل مفهوم **Economia** والذي يهتم بإدارة شؤون المنزل ليصبح بعد ذلك مفهوم أشمل وأعم وأصبح يطبق على مستويات مختلفة وهو اليوم المؤثر الحقيقي لنجاح وفشل أي دولة والمظهر البارز لنوع النظام الاقتصادي الذي يمارس في هذا المجتمع.

يعد الاقتصاد اليوم عصب الحياة ومحركها الأساسي وهو يستمد أهميته الخاصة من صلته المباشرة بحياة الإنسان اليومية وتطلعاته وطموحاته المستمرة في حياة أفضل. وهو علم ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية أي تلك العلوم التي تُعنى بدراسة السلوك الإنساني، فهو يختص بذلك بجانب من السلوك الإنساني الذي يتصل بالإنتاج والتبادل والاستهلاك السلع والخدمات.

وتمثل هذه المطبوعة مدخل عاما لعلم الاقتصاد نتناول من خلاله دروسا عامة ومختصرة موجهة لطلبة الليسانس حسب برنامج المسطر من طرف الوزارة، نهدف من خلال هذه المطبوعة إلى توضيح أهمية علم الاقتصاد الذي يحتل مكانا دائما وهاما في اهتمام الفرد، حيث يتمكن من خلالها الطلبة من التعرف على:

- على أساسيات علم الاقتصاد ودراسة العوامل المؤثرة على عليه؛
- تعريف المشكلة الاقتصادية؛
- المفاهيم المتعلقة بالعرض والطلب؛
- التعرف أكثر على المشكلات الاقتصادية؛
- مكونات الدخل الوطني وكيفية حسابه؛

شرح المصطلحات:

- **الاشباع:** هو الشعور الذي يحسه الانسان عندما يسد حاجة معينة، فالإنسان يشبع حاجاته ويلبي رغباته من مأكل وملبس ومسكن عندما يحس بالحاجة يلبي رغبته؛
- **الندرة:** تعني عدم الكفاية الموارد لسداد كل حاجات الأفراد، فحاجات الإنسان دائما كثيرة والموارد المطلوبة لسد هذه الحاجات غالبا نادرة؛
- **المنفعة:** تطلق اصطلاحا على قدرة السلعة على اشباع حاجة من حاجات الإنسان وتكون منفعة كبيرة إذا كانت له حاجة كبيرة وتكون منفعة للشيء قليلة؛
- **الثروة:** قيمة كل السلع والخدمات والأصول من الأرض والمباني وآلات ومزارع وطرق وكل ما يساهم في اشباع حاجات الأفراد فقيم هذه السلع مقومة بالنقود تسمى بالثروة المجتمع ومقصود هنا النقود الذهبية والعملات أجنبية فهذه أنواع من النقود مقبولة في التعامل مع العالم الخارجي.
- **العرض الاجمالي:** العرض الاجمالي هو اجمالي المعروض من السلع والخدمات للبيع في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة.

الجزء الأول: مدخل نظري لعلم الاقتصاد

الوحدة الأولى: مقدمة في علم الاقتصاد

أولا: ماهية علم الاقتصاد:

الاقتصاد لغة يعني التوسط في الأمور وعدم الإسراف أو اتباع سبل الرشاد.

1- مفهوم علم الاقتصاد:

تعدد تعريفات علم الاقتصاد باختلاف الاتجاهات الفكرية والأزمنة ويمكننا إدراج البعض منها ما بين التعاريف القديمة والجديدة:

- يعرفه **آدم سميث** بأنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم؛
- عرفه **مارشال** بأنه دراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل؛
- كما عرفه **دافنبورت** بانه ذلك العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة نظر الثمن.
- عرفه **ليونيل روينزر** هو ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الغير محدودة بواسطة موارده المحدودة.
- علم من علوم الاجتماع يبحث العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة النادرة ويسعى للبحث في الوسائل التي تحقق أكبر قدر ممكن من الحاجات المتعددة في ظل ندرة الموارد والعمل على انمائها بأقصى طاقة ممكنة.
- يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية المنتمية بطبيعتها إلى العلوم الانسانية وهم علم يهتم بدراسة وتحليل سلوك اقتصادي للأفراد والمجتمعات الانسانية لإنتاج واستهلاك والادخار وتبادل السلع والخدمات ويضع القواعد والشروط التي تجعل هذا السلوك رشيد وعلى هذا فعلم اقتصاد يتصل اتصالا مباشر بكل

جوانب الحياة ويتميز بالعمومية والاحاطة، وهو ذلك العلم الذي يبحث في استخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين الأفراد والمجتمع.

2- نشأة علم الاقتصاد:

استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي ويعني به اقتصاديات الدولة من طرف الكاتب الفرنسي" **انطوان دي مونتكريتيان Antonyne de Montchrestien** "عام 1615، لأنه كان يهتم بمالية الدولة، وكان الاقتصاد السياسي في الماضي مجموعة من الآراء أو النصائح والإرشادات والحلول العملية التي يقدمها الفلاسفة والكتاب للحكام للاستفادة بها على حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات في ذلك الوقت، وبقي مصطلح الاقتصاد السياسي مستعملا حتى جاء كتاب "**الفرد مارشال**" عام 1890 بعنوان : " مبادئ الاقتصاد" الذي أزاح به مصطلح الاقتصاد السياسي وأحّل مكانه اصطلاح الاقتصاد.

أما **الفريد مارشال** فهو يرى أن مجموعة القيم التي تتكون منها أخلاق الإنسان تعود لعاملين رئيسين هما الدين والاقتصاد، فهذين العاملين عنده يعتبران من أهم العوامل التي ساهمت في تكوين تاريخ العلم ويعتبر علم الاقتصاد كغيره من العلوم التي انشقت حديثا مستقلة بنفسها منفردة بذاتها متميزة من غيرها من مناهج البحث ووسائل الدراسة وطرائق القياس.

فقد نشأ علم الاقتصاد في الغرب في أواخر القرن 18 الذي أرست قواعده العلمية الأولى من طرف المدرسة الكلاسيكية. ومر بالعديد من المراحل نشأت خلالها العديد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم ووضعت النظريات والآراء المختلفة التي تعمل على توضيح الألية عمل هذا العلم انطلاقا من المدرسة الميركانتينية (تجارية ، 1500-1776)، ومن بعدها المدرسة الطبيعية فيزيوقراطية (1776-1786) وقد مثلت هذه المدرسة المذهب الحرفي للاقتصاد. ثم تطور علم الاقتصاد في ظل المدرسة الكلاسيكية التقليدية (1786-1876) التي تأثرت بأفكار المدرسة الطبيعية، ونادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة وتخفيف القيود

على الحركة التجارة وجعلها في حدود ضيقة. أما المدرسة الحديثة قدمت أفكارهم دفعة جديدة لمفهوم الاقتصادي والذي يبتعد في الأفكار الاقتصادية عن السياسة.

3- خصائص علم الاقتصاد:

يتميز علم الاقتصاد بكونه:

- علم الثروة، إذ يبحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة، كيفية انتاج الثروة وكيفية استعمالها بما في ذلك تبادلها وتوزيعها وانتاجها أو استهلاكها؛
- علم اشباع الحاجات الإنسانية، وذلك بسبب تغير وتعدد الحاجات الإنسانية فيعمل علم الاقتصاد على اشباعها؛
- علم المبادلة، أي أن موضوع علم الاقتصاد هو دراسة المبادلة التي يتنازل الفرد بمقتضاها عما معه للآخر مقابل الحصول على ما يريد، فعلم الاقتصاد يدرس القيمة أي الثمن الذي تتبادل به الأشياء؛
- الاقتصاد هو علم الندرة، فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المتعددة ذات الاستعمالات المختلفة.

ثانيا: أهمية، وأهداف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى:

1- أهمية علم الاقتصاد:

تنبع أهمية علم الاقتصاد في كونه:

- يقوم علم الاقتصاد باستكشاف سلوك الأسواق المالية بما في ذلك معدلات الفائدة وأسعار الأسهم؛
- يهتم بدراسة بتوزيع الدخل بالإضافة إلى اقتراح البدائل المساعدة للفقراء دون الاضرار بالأداء الاقتصادي؛

- يهتم بدراسة الدورة الاقتصادية وتحليلي كيفية تطبيق السياسية النقدية للحد من التقلبات والبطالة والتضخم؛
- يهتم بدراسة أنماط التجارة بين الدول ويحلل آثار الحواجز التجارية؛
- يهتم بدراسة السياسة الحكومية وكيفية تطبيقها لتحقيق أهداف هامة كالنمو الاقتصادي.

2- أهدافه:

يعد حل المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الهدف الأساسي وتندرج تحته مجموعة من الأهداف تكمن في:

- الكفاءة الاقتصادية التطابق بين المجهودات ومستويات الانتاجية التي توصل اليها المجتمع مع تلك المجهودات ومستويات الانتاجية المرغوب فيها؛
- استقرار الاسعار وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة الجميع في تفادي زيادة سريعة أو نقصان السريع في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق مستوى عالي من التوظيف للمجتمع؛
- توزيع عادل للمداخيل أي توزيع الدخول بين فئات المجتمع وبين عناصر الانتاج المختلفة.

3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يرتبط علم الاقتصاد مع عدة علوم حيث يرتبط مع:

- **مع علم السياسية:** يجب على الاقتصادي أن يكون على دراية بالقرارات والتطورات السياسية حيث أن الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع فعدم الاستقرار يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تعسى إليها الدولة وبالتالي

يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق الغايات ويلاحظ أنه من الصعب الفصل ببين السياسة والاقتصاد.

- **مع علم التاريخ:** يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة بعلم التاريخ فعلم التاريخ يستطيع أن يوفر للاقتصاد التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة وكيفية التغلب على المشاكل التي كانوا يوجهونها ومحاولة تطبيق ما يمكن الاستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية وتجنب ما قد تم تجربته وأثبت فشله.
- **مع علم المنطق:** يتم الاستعانة بالمنطق لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة وقد تحتمل الخطأ والصواب لهذا لابد من الاستعانة بهذا العلم لإظهار مسلمات منطقية تبنى بالاعتماد عليها أفكار محددة يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة.
- **مع علم النفس:** يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة والتي تكمن في اشباع حاجات والرغبات المختلفة والمتجددة وبعد التعرف على عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والاعلان.
- **مع علم الاحصاء :** تعتمد الظواهر الاقتصادية بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الاحصائية حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف وتمكن من الوصول إلى أدق النتائج.
- **مع علم الرياضيات:** لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجا الباحث الاقتصادي في الكثير من الأحيان إلى الاعتماد على البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات الرياضية التي تربط

المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصادي.

- **مع علم القانون:** يحدد القانون العلاقة بين الأفراد ببعضهم البعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى وعادة ما يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والعاملات الاقتصادية.

ثالثا: مجالات وفروع علم الاقتصاد:

1-التحليل الاقتصادي:

يعرف التحليل الاقتصادي بأنه المنهج العلمي المتبع في دراسة والبحث الاقتصادي من أجل التفكير في حل المشكلات الاقتصادية ويتبع التحليل الاقتصادي أحد الطرق التالية:

- **الطريقة الاستنتاجية (الاستنباطية):** بناء على هذه الطريقة يعمل الباحث على وضع المبادئ والفروض العامة في سبيل الحصول على تعميم يمكن من خلاله تفسير الظاهرة الاقتصادية أي أنه يتم من خلال هذه الطريقة استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة.
- **الطريقة الاستقرائية:** يتم من خلال الاعتماد على هذه الطريقة إلى الوصول إلى أحكام عامة من خلال تصميم أحكام خاصة.

كما يعتمد التحليل الاقتصادي على الأساليب التالية:

- الأسلوب الوصفي: تقوم هذه الطريقة على تحليل الظواهر الاقتصادية بأسلوب وصفي دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة؛
- الأسلوب الرياضي: تعتمد في تحليل الظواهر على الأسلوب الرياضي لتحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي احتمال الوقوع في خطأ منطقي والحصول على نتائج أكثر دقة وذلك من خلال تحويل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية إلى علاقات ودوال رياضية؛
- الأسلوب القياسي الاحصائي: يعمل هذا الأسلوب على تحويل الظواهر الاقتصادية عن طريق استخدام المقياس والدلالات الاحصائية ليسهل على الباحث تصنيفها والوصول إلى نتائج دقيقة؛
- الأسلوب التاريخي: يقتضي استخدام الأسلوب التاريخي جميع الحوادث والوقائع التي تحدث في الماضي وذلك من خلال الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة بعد التحقق من صحتها لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها.

2- أنواع علم الاقتصاد:

- **المستوى الجزئي الاقتصاد الجزئي microéconomique:**

فيه تجعل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية العلاقة بينها في إطار المشروع الفردي والمستهلك، فأساس دراسة في هذا المستوى هو الوحدة سواء كانت منتجا أو مستهلكا وتحليل كل الظروف التي تؤثر على اتخاذ القرار الانتاج والاستهلاك والأوضاع المثلى له سواء كانت سلعة أو عنصر انتاج وتقضي العوامل التي تحدد عرضها والطلب عليها وبالتالي أثمانها وهذا هو نطاق الاقتصاد الجزئي.

- **مستوى الكلي الاقتصاد الكلي: macroéconomique:**

هو يركز على متغيرات اقتصاد في المجتمع ككل كالدخل الوطني والناتج الوطني هنا الدراسة تكون على المستوى الاقتصاد بأكمل فالاقتصاد الكلي يتعلق بدراسة العلاقات المتشابكة بين كل القطاعات أو الوحدات الاقتصادية في آن واحد أي أنه يعالج المشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به، ويشار له في بعض الأحيان بتحليل التوازن العام فهو يضمن دراسة الانتاج الكلي والاستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار أي أن الاقتصاد الكلي يتعلق بالمتغيرات الكلية وأن موضوع الأساس هو تحديد مستوى الدخل وتغيراته.

3- مجالات علم الاقتصاد:

يهتم علم الاقتصاد ب:

- السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع أي دراسة ماهية السلع والخدمات التي يجب على المجتمع أن ينتجها وفقا لموارده الاقتصادية المتاحة؛
- طرق الانتاج المتعددة أي دراسة أي الطريق التي يتم الانتاج من خلالها؛
- كيفية توزيع الانتاج بين أفراد المجتمع أي دراسة كيفية توزيع الناتج الوطني (قومي)؛
- مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية في الدولة؛
- دراسة الموارد المتاحة في المجتمع من حيث مدى توظيفها التوظيف الكامل؛
- دراسة الطاقة الانتاجية وهل تنمو بصورة مطردة من الزمن أم أنها تظل ثابتة.

الوحدة الثانية: المشكلة الاقتصادية:

أولا: الموارد الاقتصادية والحاجات الانسانية:

1- ماهية الموارد الاقتصادية:

الموارد لغويا هي المصادر أو الوسائل أو الثروة وهي أي شيء له قيمة ويمكن استخدامه إما يكون متاحا أو غير متاح هدفه هو اشباع حاجات الانسان. الموارد الاقتصادية موجودة ولكن بكميات قليلة بسبب عدم أو سوء استغلال بالإضافة إلى امكانية نفاذ بعض الموارد بسبب عدم حكمة الإنسان في التصرف اتجاهها وزيادة عدد السكان ما أدى إلى عجز نسبي في الموارد لاقتصادية.

ولكي تكون الموارد الاقتصادية أي حتى يمكن أن نطلق عليه هذه الصفة لابد من توافر مجموعة من الخصائص:

- أن يكون المورد نافعا أي يعطي المنفعة والمنفعة هي عبارة عن قدرة الشيء على الإشباع الحاجة ومعنى ذلك أن الشيء لكي يعتبر اقتصادي لابد أن يكون قادرا على إشباع حاجة ما من الحاجات البشرية؛
- أن يكون المورد نادرا ندرة نسبية بمعنى ان الكمية المتاحة منه لا تكفي لإشباع كل حاجة إليه فإذا كانت الكمية المتاحة من هذه الموارد تفي لإشباع كالحاجة إليه فإنه يعتبر موردا غير اقتصادي؛
- أن يكون المورد غير متخصص بمعنى امكانية توجيهه لإشباع أكثر من حاجة انسانية؛

أما قيمة الموارد فهي الأهمية الاقتصادية التي يبديها الفرد أو المجتمع اتجاه مال ما (شيء ما) وتحدد قيمة الموارد الاقتصادية بقيمتها في السوق الفعلية أي الثمن الذي تحققه في السوق. ونميز هنا بين نوعين من القيمة:

- قيمة الاستعمال: وهي قدرة الشيء على اشباع حاجة الإنسانية مباشرة عند الاستعمال أو مقدار المنفعة التي يحصل عليها الانسان لإشباع حاجاته، وتعتمد درجة الاشباع على المواصفات التي تتجسد في الشيء المستعمل نفسه ويلاحظ أن قيمة الاستعمال هذه لا تتطلب بالضرورة وجود سوق أو وجود مبادلة بين الأفراد فهي قيمة شخصية توجد للشيء حتى وان كان الفرد يعيش منعزلا بمفرده فإنه يستطيع الحصول عليها.
- القيمة تبادلية: أي قابلية الشيء للتبادل أي قدرته على ان يتبادل بشيء آخر وتتوقف هذه القدرة على أن يكون الشيء نافعا اجتماعيا أي نافع للآخرين ولذلك توصف قيمة المبادلة بأنها قيمة اجتماعية لا يمكن أن توجد إلا إذا وجد أفراد عديدون وإقامة أسواق لمبادلات الأشياء والتي تتميز في نفس الوقت بالندرة النسبية.

2- أنواع الموارد الاقتصادية

تتمثل في:

- **الموارد الطبيعية:** وتشمل كافة الموارد المتوفرة على سطحها وباطنا وما حولها كما تشير إلى جميع عناصر الانتاج الذي تتواجد في شكلها الخام، أي لم تتحول عن خلقتها بواسطة جهد بشري؛ وعلى الإنسان الاختيار بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد؛
- **الموارد البشرية:** هي المورد الوحيد والحقيقي وهي الموارد الكامنة في أي منشأة ومصدر كل نجاح؛

- **رأسمال:** يعرف رأسمال من الناحية الاقتصادية بأنه جميع العناصر التي يتم انتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في العمليات الانتاجية لاحقة وما يميز رأسمال تعرضه للزيادة والنقصان بسبب اهتلاك مما يعني نقصان في قيمته بسبب استخداماته في العملية الانتاجية أما الزيادة في رأسمال فيطلق عليها اسم تكوين الرأسمالي وهو ينقسم إلى:
  - رأسمال النقدي والريعي يشمل الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الانتاجية والرأسمال النقدي يمثل نقودا سائلة كالأسهم والسندات؛
  - رأسمال المنتج والايرادي، فالمنتج يستخدم في العملية الانتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة أما الرأسمال الايرادي فهو يعطي دخلا دون أن يستخدم في العملية الانتاجية(أسهم وسندات).

3- الحاجات الإنسانية:

الحاجة، هي الرغبة الملحة لدى الفرد في الحصول على سلعة أو خدمة وهي تتميز بالتجدد وكلما أشبع الفرد حاجة من حاجاته أخذ يبحث عن حاجات أخرى لإشباعها.

وتتميز الحاجة بـــكونها:

- غير قابلة للقياس الكمي ولكنها قابلة للمقارنة فلا يمكن قياس الحاجة لوحدات قياس دقيقة؛
- مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتختلف بالنسبة لنفس الشخص من فترة زمنية إلى أخرى ومن مكان لآخر فالأفراد يختلفون فيما بينهم من حيث ترتيبهم للحاجات؛
- بعض الحاجات تتصف بالدورية والتجدد بمعنى أنه بعد أن يشبع الفرد حاجاته بالوسيلة مناسبة تعاود هذه الحاجة نفسها بالظهور مرة أخرى؛
- قابلية الإحلال أي امكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى سواء كان إحلالا كاملا أو إحلالا ناقصا حسي تقديرات المستهلك؛

- الحاجات الإنسانية تتصف بالتنوع والتزايد فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكنه يشعر بالعديد من الحاجات.

وتنقسم الحاجات إلى:

- الحاجات الضرورية والكمالية: فالحاجة الضرورية هي الحاجة الأساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالمأكل، بينما الكمالية فهي الحاجات التي تحسن حياة الإنسان ويساهم إشباعها في إثراء حياته؛
- الحاجة الفردية والحاجة الجماعية: الحاجة الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد ويستطيع تلبيتها واشبعها بمفرده، أما الحاجة الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن اشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمان؛
- الحاجة المادية والمعنوية: الحاجة المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها أما الحاجة المعنوية فهي الحاجات التي تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم خدمات كالتعليم مثلا.

ويتم اشباع الحاجات من خلال السلع والخدمات التي تحقق ذلك الإشباع وهي تنقسم إلى:

- **السلع الحرة والسلع الاقتصادية:** السلع الحرة هي التي تتواجد في الطبيعة شكل يفوق الحاجة اليها، أما السلع الاقتصادية فهي التي لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي يكفي لإشباع الحاجة إليها وبالتالي لابد للإنسان من أن يبذل جهد للحصول عليها ولابد وأن يكون هناك مقابل للحصول عليها.
- **السلع استهلاكية والسلع الانتاجية:** فالسلع الاستهلاكية هي السلع التي تستخدم في اشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة وهي تنقسم إلى السلع المعمرة (هي السلع التي تعطي منفعتها

على مدى فترة من الزمن) والسلع غير معمرة وهي تستخدم في اشباع حاجة انسانية مرة واحدة، والسلع وسيطية فهي تستخدم في انتاج منتجات جديدة وهذا النوع يدخل بالكامل في قيمة تكاليف السلعة النهائية. أما السلع الانتاجية فهي التي تستخدم في اشباع الحاجات الإنسانية بطرقة مباشرة أو عن طريق استخدامها في انتاج سلع والخدمات تستخدم في اشباع الحاجة الإنسانية.

- **السلع المتكاملة والسلع المتنافسة:** السلع المتكاملة هي السلع التي لابد من استخدامهما معا في اشباع نفس الحاجة؛ أما السلع المنافسة أو البديلة فهي السلع التي يمكن استخدام أي منها في اشباع نفس الحاجة وتختلف درجة كمال هذه العلاقة البديلة حسب درجة السهولة التي يمكن بها إحلال سلعة محل الأخرى في اشباع لحاجة؛
- **السلع الضرورية والسلع الكمالية:** السلع الضرورية هي التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن استغناء عنها بسهولة، أما السلع الكمالية هي التي تشبع حاجة أقل إلحاحا لدى الفرد أو المجتمع وبالتالي فإن المستهلكين لا يقومون بشرائها إلا عند مستوى مرتفع نسبيا من الدخل وبعد أن يكونوا قد أشبعوا كل أو معظم حاجاتهم.

ثانيا: ماهية المشكلة الاقتصادية:

تعد المشكلة الاقتصادية النقطة المركزية التي يدور حولها علم الاقتصاد.

1 - مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية نظرا لوجود عدد لا نهائي من الرغبات الإنسانية المتجددة والمتعثرة والمتنوعة في ظل محدودية وندرة الموارد وعوامل الانتاج اللازمة لإشباع تلك الرغبات والحاجات.

فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة النسبية أي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة لحاجات البشرية فالحاجة متعددة ومتنوعة وغير محدودة نسبيا للموارد التي يستخدم في اشباعها محدودية نسبيا ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية منذ القدم.

حيث ندرة الموارد الاقتصادية ولا محدودة الحاجات والرغبات الإنسانية ما يترتب على ذلك من عملية الاختيار من بين البدائل وتكلفة الفرصة البديلة الناجمة من إيجاد قرار اقتصادي معين على حساب القرارات الأخرى.

2- خصائص المشكلة الاقتصادية:

تحدد المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع مهما كان درجة تقدمه أو تخلفه بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي ينتمي هذا المجتمع على النحو التالي:

- المشكلة الاقتصادية ذات طابع نسبي فالمشكلة الاقتصادية هي مشكل ندرة والندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات على كمياتها المطلقة وهذه المسالة نسبية؛
- المشكلة اقتصادية مشكلة اختيار بما أن مشكلة اقتصادية هي مشكلة ندرة فإنه يترتب على ذلك أن هذه المشكلة تنطوي على قدر آخر وهو اتخاذ القرار باختيار من ضرورة وهذا القرار يترتب عليه كضرورة الاختيار ماذا ننتج من سلع وخدمات وتحديد كمياتها.

3- عناصر المشكلة الاقتصادية:

وتتمثل عناصرها في:

- **ماذا ننتج؟** ماهي منتجات من السلع والخدمات التي تشبع الحاجات والرغبات في المجتمع بالكميات التي يحتاجها المجتمع ونقصد هنا التعرف على رغبات المجتمع وتفضيلاته وتحدد نوعها وكمية كل منها؛
- **كيف ننتج؟** أي اختيار طريقة مناسبة في المجتمع التي يتم بها الانتاج والتي تتناسب مع امكانيات المجتمع وأهدافه يمكن معها تعظيم منفعة مع تحقيق الانتاج بأقل تكلفة؛
- **لمن ننتج؟** أي توزيع الانتاج المنتج في المجتمع على أصحاب عناصر الانتاج المساهمة في تحقيق الانتاج حيث يحصل أصحاب رؤوس الأموال على فوائد والعمال على أجور وأصحاب الاراضي على ريع والمنظمون على ربح.

ثالثا: طبيعة المشكلة الاقتصادية وطرق حلها:

1- طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية عندما لا يستطيع إنسان إشباع حاجاته المتعددة والمتوسعة والمتداخلة وذلك بسبب:

- **ندرة الموارد الاقتصادية (وسائل اشباع الحاجات):** ونقصد بالموارد كل ما يمكن استخدامه في إشباع رغبات الإنسان، ونقصد هنا الندرة النسبية وليس المطلقة أي عدم تناسب بين ما يتوفر من الموارد الاقتصادية محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة واللامحدودة وبالتالي فهي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع الحاجات الأفراد؛

- **تعدد الحاجات البشرية:** لكل انسان حاجات ورغبات تتمثل في الإحساس بالألم يريد ازالته أو الإحساس بالراحة يريد زيادته، وهي لا نهائية فإذا أشبع حاجة سرعان ما تظهر له حاجة أخرى وهكذا؛
- **الاختيار والتضحية:** ونعني بها عملية الاختيار والتضحية أو الإحلال فيما بين السلع والخدمات المتوفرة ويستخدم الفرد أسلوب المقارنة بين السلع والخدمات من حيث اهميتها للقيام بعملية الاختيار الصحيحة والتضحية بالسلع التي يمكن استغناء عنها في سبيل تلبية الاشباع الأكبر والأمثل من خلال استخدام السلع المناسبة لحياته اليومية.

2- أنماط حل المشكلة الاقتصادية:

يعتمد حل المشكلة الاقتصادية على نظام اقتصادي القائم حيث يتم حلها وفق:

- **النظام الرأسمالي:** يتم التعرف على ماذا ننتتج عن طريق آلية اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية فالسلع والخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها الامر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح والعكس صحيح، أما لمن ننتج فجهاز السعر يقدم حلا للمشكلة توزيع الانتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج الوطني بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحد بحجم دخله. ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات انتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد من دخله فتزيد قوته الشرائية ويزيد نصيبه من الناتج الوطني والعكس صحيح حيث يترك لجهاز الاسعار (الثمن) الحرية المطلقة للإجابة على الأسئلة نفسها في ظل الملكية الخاصة دون تدخل من جانب الدولة أو أي سلطة وهذا هو النظام الرأسمالي؛
- **النظام الاشتراكي:** إن جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب انتاجها (ماذا ننتج) وكما يقوم بعمليات الانتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة

رغبات أفراد المجتمع إلى السلع وخدمات متاحة (كيف ننتتج) وهو الذي يقوم بتحديد الأدوار ومكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج)؛

- **نظام المختلط:** يمثل الجمع بين مزايا الأسلوبين معا والاستفادة منها ففي ظل النظام المختلط تعالج في الأسعار عن طريق النظام السوق كما في ظل الرأسمالية ولكن الدولة تتدخل في الاقتصاد بصورة متزايدة في حالة اختلال الأسعار في السوق (حالة ارتفاع او انخفاض الأسعار) أو بسبب اختلال الكميات المنتجة.

الجزء الثاني:
مبادئ الاقتصاد الجزئي

الوحدة الأولى: الإنتاج ونظرية العرض

أولا: ماهية الإنتاج:

تتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة العمليات الإنتاج، ويتوقف مفهوم الانتاج على العوامل التي تحدد حجمه، ذلك أن رفاهية المجتمع ومعيشته يتوقفان على ندرة أو وفرة هذه العوامل.

1- مفهوم الانتاج:

يعرف الانتاج بأنه خلق المنفعة أو اضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع أي محاولة ايجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح الأن جاهزة للاستعمال في سبيل اشباع رغبات وحاجات المستهلكين.

أي أنه بواسطة العملية الانتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد والعمل على خلق منفعة جديدة من خلال مزج كافة عناصر الانتاج تعمل على اشباع ما يطمح إليه أفراد المجتمع الواحد والانتاج عبارة عن خلق للمادة بمعنى الحصول على مادة جديدة من العامل الموجود اصلا.

فهو عملية خلق الثروة وتوفير السلع والخدمات الاقتصادية ويتم خلق السلع بتحويل شكل المادة إلى شكل يلبي احتياجات الأفراد.

2- أشكال المنافع الاقتصادية للإنتاج:

تتمثل المنفعة الاقتصادية للإنتاج في:

- المنفعة الشكلية: تتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يستفيد منه المستهلك خلال الحصول عليه بأي وسيلة ممكنة؛
- المنفعة المكانية: تتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن استهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان محدد آخر تنتج فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين؛
- المنفعة الزمانية: وتشمل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه تتم هذه العملية خاصة في المواسم يكثر فيها تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل يسمح للجهات المختصة لاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع؛
- المنفعة المتبادلة: وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة ايصال فائض الانتاج من مراكز للإنتاج إلى مركز الحاجة إليها وهي الأسواق التي تتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها وقد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم.

3- عناصر الانتاج: تتمثل في:

- **الأرض:** أحد العوامل الرئيسية وتشمل كافة الموارد المتوفرة على سطحها وباطنا وما حولها؛
- **العمل:** يقصد بالعمل بأنه مجهود انساني الذي يبذله الإنسان سواء كان فكريا أو جسديا يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع الحاجات المختلفة وعنصر العمل يعتبر من العوامل الرئيسية والمؤثرة في عناصر الانتاج الأخرى؛
- **رأسمال:** يعرف رأسمال من الناحية الاقتصادية بأنه جميع العناصر التي يتم انتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في العمليات الانتاجية لاحقة، وما يميز رأسمال تعرضه للزيادة أو النقصان بسبب اهتلاكه مما يعني نقصان في قيمته بسبب استخداماته في العملية الانتاجية أما الزيادة في رأسمال فيطلق عليها اسم تكوين الرأسمالي؛
- **التنظيم:** تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الانتاج السابقة لإنتاج سلع وخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادي، والُمنظم هو عادة من يتحمل مخاطر أو فشل أو نجاح المشروع.

ثانيا: العرض:

1- ماهية العرض:

- **مفهوم العرض:**

العرض هو الكميات التي يكون البائعون مستعدين لبيعها عند أثمان المختلفة في فترة زمنية معينة، فهو عبارة عن الكميات المنتجة من سلعة ما التي يعرضها المنتجون في السوق بهدف بيعها عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة والعرض يمثل رغبة في الانتاج المقرونة بالفترة انتاج السلعة الرغبة والاستطاعة. والعرض يجب أن يرتبط بفترة زمنية محددة مثل الشهر والسنة.

- **خصائص العرض:**

- العرض هو قائمة الكميات المختلفة التي يعرضها المنتجون عند أثمان مختلفة؛
- تعبير تغير العرض بالنقصان أو الزيادة يعني تغير كميات الجداول كله بالنسبة لنفس الثمن؛
- الكميات التي يشملها جدول العرض ترتبط كل منها بثمن معين وزمن معين؛
- يزيد المنتجون عرض انتاجهم كلما ارتفعت الاسعار ومن ثم تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- تتأثر الكميات المعروضة فقط بأسعار المختلفة للسلعة نفسها دون غيرها؛
- يرتبط العرض بالإنتاج غير أنه ليس كل ما ينتج في فترة معينة يعرض في تلك الفترة فالعرض يجد مصره في الانتاج أو المخزون.

2- جدول وقانون العرض:

عبارة عن جدول يوضح الكميات المختلفة التي يرغب ويستطيع المنتجون عرضها للبيع من سلعة معينة مقابل كل سعر محدد خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن توضيح جدول العرض من خلال الجدول التوضيحي التالي حيث نفترض فيه وجود كمية من سلعة معينة يتم عرضها في السوق مقابل أسعارها.

الكمية المعروضة	السعر
80	10
100	15
120	20
140	22

حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أنه كلما ارتفع السعر في السوق زادت الكميات المعروضة.

أما قانون العرض فهو العلاقة طردية بين سعر السلعة كمتغير مستقل والكمية المعروضة منها كمتغير تابع مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فهذه العلاقة بين سعر السلعة يؤثر في الكمية المعروضة كلما ارتفع السعر زادت الكمية معروضة.

3- دالة ومنحى العرض:

- **دالة العرض:** توضح العلاقة بين الكمية المعروضة وسعرها، حيث أن الكمية المعروضة من سلعة ما تتوقف بصفة رئيسية على سعر السلعة ذاتها وأسعار عناصر الإنتاج والمستوى التقني وعدد المنتجين ويمكن التعبير عن هذه العلاقة الدالية بين الكمية المعروضة والعوامل المحددة في الصورة التالية:

$$Q = f_i(p_x)$$

- **دالة العرض التبادلية:** يطلب مصطلح دالة العرض التبادلي أو التقاطعي على تلك العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع وأسعار السلع الأخرى كمتغيرات أخرى مستقلة وهنا يجب أن نفرق بين:
  - السلع البديلة من زاوية العرض: فهي السلع التي يمكن انتاجها باستخدام عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج السلع الأصلية، وبالتالي يستطيع المنتج تحريك عناصر الإنتاج وبالتالي نقص المعروض منها إلى انتاج سلعة أخرى البديلة في حالة ارتفاع أسعارها، وبالتالي تصبح العلاقة هنا علاقة عكسية فارتفاع سلعة السلعة البديلة يؤدي بالمنتجين إلى تحويل من انتاج السلعة الأصلية إلى البديلة.
  - السلع المكملة من زاوية العرض: فهي السلع اتي يتم انتاجها بصورة تلقائية إذا ما تم انتاج السلع الأصلية ولهذا فإن زيادة العرض من السلعة الأصلية يؤدي تلقائيا إلى زيادة العرض من السلعة المكملة، والعكس صحيح.

- **منحى العرض:** يمكن تمثيل دالة العرض من خلال منحى العرض، وهو الرسم البياني لجدول العرض حيث يكون على شكل منحى موجب الميل أي من الأسفل إلى أعلى وإلى اليمين، ويمثل الكمية المعروضة على المحور الأفقي والأسعار على المحور الرأسي(الأفقي).

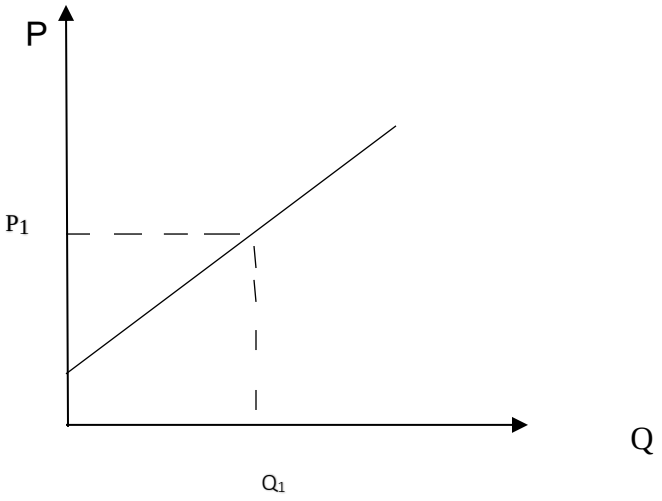

4- محددات العرض واستثناءات قانون العرض:

- **محددات العرض:**

ترجع العلاقة الموجبة بين الثمن والكمية المعروضة إلى أن ارتفاع الأسعار يعني زيادة الأرباح للبائع مما يدفعه إلى انتاج المزيد من السلعة وعرضها للبيع في وهناك العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر على عرض السلعة بخلاف سعرها أهما:

- تغير في عدد البائعين والمنتجين؛
- تغير في أسعار عناصر الإنتاج؛
- مستوى الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين؛
- التغير في مستوى الضرائب؛
- المستوى الفني للإنتاج.

- **استثناءات قانون العرض:**

في الحالة العادية يتناسب العرض تناسبا طرديا مع السعر غير أن هذه الظاهرة لها استثناءات حيث يرتفع السعر ولا تزيد الكمية بل يمكن أن تنخفض وتلك هي استثناءات قانون العرض والتي تتمثل في هذه الحالات:

- حالة توقع استمرار أو زيادة أو نقص الأسعار: وهذه الحالة هي ما يراه المنتجون والبائعون من أن الأسعار تتجه إلى الارتفاع ولكنهم يمتنعون عن عرض سلعهم وذلك لتوقعهم استمرار هذا الارتفاع في الاسعر ومن ثم يجدوا أن من مصلحتهم إرجاء العرض وتخزين سلعهم لحين الوصول ارتفاع الثمان إلى أقصى درجة من الارتفاع وفي الحالات الأخرى والتي تنخفض فيها الأسعار فقد يرى المنتجون أن الاثمان ستستمر في انخفاض ومن ثم فإن من مصلحتهم زيادة عرض سلعهم حتى يستعطوا من بيعها وحتى لا يتبقى لديهم مخزون كبير منها حيث يضطرون إلى بيعه بأسعار أكثر انخفاض؛

- حالة الحاصلات الزراعية: الحاصلات الزراعية لها ظروفها سواء في زراعتها في مواسم وأوقات محددة من أجل الظروف الجوية والبيئية فكل نوع من المحاصيل له موسم محدد له لا تصلح لزراعته إلا في توقيته لهذا فالعرض هذه السلع لا يمكن إلا في أوقاتها. وهذا ما يجعل عرضها غير مرن ويتسم بالثبات النسبي حيث أن المزارع لا يستطيع زيادة المساحة المزروعة أو زيادة عرضها في حالة ارتفاع أسعارها؛
- حالة منحنى العرض المتراجع: يمكن للكمية المعروض وإن يحدث لها انكماش رغم ارتفاع أسعارها وذلك بعد حد معين من الارتفاع ومن ثم يكون منحى العرض متراجعا أو ملتويا.

ثالثا: مرونة العرض:

- **مفهوم وأهمية مرونة العرض:**

مرونة العرض هي عبارة عن درجة استجابة العرض للتغيير الذي يحدث في السعر، وهي مقياس لدرجة استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغير في سعر السلعة وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في الكميات المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

وتكمن أهمية مرونة العرض في:

- مرونة العرض وتحديد السعر: إذا كان عرض السلعة مرنا أمكن المنتجين والبائعين من أن يتحكموا في السعر عن طريق تحكمهم في تغيرات العرض وذلك بتقليل عرض السلعة فترتفع أسعارها وخاصة في حالة الاحتكار، وبذلك فحالة العرض المرن تعطي للمنتجين سلطة أكبر في تحديد السعر وأما إذا كان غير مرن فإن سلطة البائعين في تحديد السعر تكون محدودة؛
- مرونة العرض وتقلبات الأسعار: تكون تقلبات الاسعار محدودة في حالة العرض المرن وتكون شديدة في حالة العرض غير مرن فإذا كان العرض مرنا استطاع البائعين التحكم بقدر كبير في الكمية المعروضة ومن ثم يعملوا على الحد من انخفاض أو ارتفاع الأسعار في حركة عكسية وفقا لمصلحتهم وذلك بزيادة العرض إذا ارتفعت الأسعار وتخفيض العرض في حالة انخفاض أسعارها، وعكس ذلك إذا كان العرض غير مرن فمن الصعوبة أن يتحكم البائعين في الكمية المعروضة للحد من ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

- مرونة العرض والعبء الضريبي: يتوقف تحديد من يتحمل عبء الضريبة على مدى مرونة العرض السلعة ففي حالة العرض المرن فإن البائعين يستطيعوا ألا يتحملوا عبء الضريبة ومن ثم يحملونا للمشترين أما إذا كان العرض غير مرن فإنه يصعب على البائعين أن يحملوا الضريبة على المشترين بل يتحملوها بالكامل لذا فعملية من يتحمل عبء الضريبة يرجع في النهاية إلى درجة مرونة العرض.

- **حالات مرونة العرض:**
  - **العرض المرن:** يعتبر العرض مرنا إذا كانت

مرونة العرض = التغير النسبي في الكميات المعروضة / التغير النسبي في السعر ——— أكبر من الواحد

  - **العرض غير مرن:** يعتبر العرض غير مرن إذا كانت:

مرونة العرض = التغير النسبي في الكميات المعروضة / التغير النسبي في السعر ——— أقل من الواحد

- **عرض متكافئ المرونة** إذا كان:

مرونة العرض = التغير النسبي في الكميات المعروضة / التغير النسبي في السعر ——— مساوي للواحد

- **العوامل المؤثرة على مرونة العرض:**

- **مدى قابلية السلعة للتخزين:** فالعلاقة بين مدى قابلية السلعة للتخزين أو قدرتها على التحمل ومرونة عرض السلعة علاقة عكسية حيث نلاحظ:
  - السلع القابلة للتخزين ولديها القدرة على التحمل: هذا النوع من السلع يكون عرضها مرنا لأنه إذا ما انخفض سعرها لا تضطر المؤسسة التي تملكها إلى بيعها وإنما تقوم بتخزينها مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة بنسبة كبيرة؛
  - السلع قابلة للتخزين وقليلة القدرة على التحمل: هذا النوع من السلع يكون عرضها قليل المرونة لأنه إذا حدث انخفاض في سعرها لا يستطيع التاجر الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة.
- **مدى قابلية عناصر الإنتاج للإحلال:** كلما كانت عناصر الإنتاج قابلة للانتقال من استخدام لآخر وإمكانية انتقالها بسهولة من انتاج سلعة إلى سلعة أخرى كلما كان العرض مرنا أما إذا كانت عناصر

الإنتاج غير قابلة للانتقال من استخدام لآخر أو هناك صعوبات تواجه عملية انتقاله فإن عرض في هذه الحالة يكون قليل المرونة أي علاقة طردية؛

- **نوع السلعة المنتجة:** ان السلع التي تستغرق زمن طويل في انتاجها يكون من الصعوبة بمكان زيادة كميتها في الوقت الذي يرغب به المنتج لهذا يكون عرض هذا النوع من السلع قليل المرونة والعكس؛
- **مدى توافر أو ندرة عناصر الإنتاج:** كلما كانت عناصر الإنتاج سلعة ما متوفرة كلما أتيحت القدرة للمنتجين على زيادة عرض الإنتاج هذه السلعة في الوقت المناسب مما يجعل عرضها مرنا أما في حالة عدم توفر أو ندرة في بعض عناصر الإنتاج أو كلها فإن العرض في هذه الحالة يكون قليل أو عديم المرونة؛
- **طول الفترة الزمنية:** تتغير مرونة العرض بسبب طول الفترة الزمنية بحيث أن استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغير في سعرها تزداد مع طول الزمني أي أنه كلما كان عرض السلعة قليل في الوقت القصير أو عديم المرونة في المدى القصير فإنه يمكن أن يصبح عرضا مرنا في المدى الطويل.

الوحدة الثانية: سلوك المستهلك ونظرية الطلب:

أولا: المستهلك:

يعتبر سلوك المستهلك الأساسي الذي تبنى عليه مفاهيم متعددة في علم اقتصاد الجزئي فسلوك المستهلك يساهم في تفسير العديدة من ظواهر الاقتصادية ونستطيع من خلاله دراسة سلوكه ومعرفة أسس وراء شرائنا واختيارنا لسلعة معينة.

1- مفهوم سلوك المستهلك:

سلوك المستهلك هو عملية ديناميكية تتفاعل فيها مشاعر المستهلك وأفكاره وادراكه وتصرفاته مع البيئة المحيطة التي تواجه مجالات التبادل في حياة المستهلك.

وهو أيضا التصرف المادي الذي يقوم به المستهلك والناتج عن تفاعل عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية والتي تدفع المستهلك لشراء سلعة أو الانتفاع من خدمة معينة.

ويتميز سلوك المستهلك بالخصائص التالية:

- سلوك المستهلك عملية ديناميكية ناتجة عن تغير أفكار ومشاعر وتصرفات المستهلك؛
- سلوك المستهلك يتضمن تفاعل بين العواطف والأفكار والتصرفات والتجارب والبيئة المحيطة بالمستهلك؛
- سلوك المستهلك يتضمن التبادل فالمستهلك يعطي شيء ذو قيمة ويستلم بالمقابل شيء ذو قيمة.

2- العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك:

يتأثر المستهلك بعدة عوامل أهمها:

- العوامل النفسية: تتفاعل وتتداخل العديد من العوامل النفسية داخل عقل المستهلك مع بقية العوامل الأخرى عندما يقوم باتخاذ قرارا شراء الخدمة أو سلعة معينة؛
- العوامل الشخصية: تتأثر قرارات المشتري بالسمات الشخصية كالعمر ونمط الحياة والسمات شخصية الفرد، والحالة الاقتصادية؛
- العوامل الثقافية والاجتماعية: يتأثر سلوك الفرد بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وبمختلف عناصرها كما تؤثر العادات والتقاليد على سلوك الفرد عند اختياره للسلع؛
- العوامل الموقفية: تتضمن كافة العوامل الخاصة بمكان أو زمن الشراء والتي لا تنجم عن عوامل خاصة بالمستهلك أو منتجات ولها آثار واضحة على سلوك المستهلك كالمزاج ووقت الشراء.

3- المنفعة:

يعتمد علم الاقتصاد في تفسير سلوك المستهلك على فرضية أن الناس يميلون إلى اختيار السلع والخدمات التي يفضلونها بشدة، وهو ما يعرف بالمنفعة والتي تعني بأنها قدرة الشيء على اشباع الحاجة وهي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة إليها، فلكل سلعة منفعة ناتجة من استهلاكها وأن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب تلك السلعة وذلك في حدود دخله وامكانياته المتاحة وتساهم المنفعة في بيان وتحليل سلوك المستهلك وكذلك ايجاد آلية التي يتم من خلالها التوصل إلى توازنه الأمثل لهذا فإن فالمستهلك يقوم باستهلاك السلع التي تحقق له إشباع معين ومن ثم فإنه لا يقوم بشراء واستهلاك السلع التي لا تحقق له اشباعا لذا يخصص جزءا محدد من دخله من أجل انفاقه بالكامل على السلع والخدمات التي تحقق له إشباعا معينا.

والمنفعة نوعان:

- المنفعة الكلية: ويشير مفهوم المنفعة الكلية إلى سلوك المستهلك الهادف إلى توزيع دخله على السلع والخدمات المختلفة للحصول على أكبر قدر ممكن من الإشباع نتيجة استهلاكه لهذه الوحدات من السلع، فهي مقدار الاشباع الذي يحصل عليه المستهلك عند استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة؛
- المنفعة الحدية: تتغير المنفعة الكلية بتغير عدد الوحدات المستهلكة ويسمى مقدار التغيير في المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة بوحدة واحدة المنفعة الحدية فهي عبارة عن مقدار الاشباع الاضافي الذي يحصل عليه المستهلك عند زيادة استهلاكه للسلعة معينة بوحدة واحدة وتحسب كما يلي:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{مقدار التغير في المنفعة الكلية}}{\text{مقدار التغير في الكمية المستهلكة}}$$

وترتبط المنفعة الحدية ارتباطا وثيقا بالمنفعة الكلية فهي تعتبر مقياس لمقدار التغير في المنفعة الكلية فكلما تناقصت المنفعة الحدية تزداد المنفعة الكلية.

ثانيا: الطلب

1- مفهوم الطلب:

الطلب هو تلك الكميات من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع المستهلك الحصول عليها بأسعار مختلفة خلال فترة زمنية محددة.

أي أن الطلب كمفهوم اقتصادي يحتوي على عنصرين أساسين لابد أن يتوفرا هما الرغبة والحاجة والطلب على السلع والخدمات ليس رغبة المجردة ولكنها الرغبة المعززة بالقوة الشرائية بمعنى قدرة المستهلك على دفع الثمن السلعة التي يرغب أن يقتنيها.

وليكون الطلب ايجابي فيجب أن يكون مقرون بالقوة شرائية على عكس الطلب السلبي والذي يعني الرغبة في الحصول على الشيء لكنها غير مقرونة بقوة الشرائية.

ويمكن تحديد عناصر الطلب في:

- سلعة معرفة تعريفا جيدا؛
- رغبة المستهلك في شراء السلعة؛
- قدرة المستهلك على سداد ثمن السلعة؛
- فترة زمنية محددة يتعلق بها الطلب؛
- الحدود المكانية التي يتم فيها الطلب.

2- **قانون وجدول ومنحى الطلب:**

- **قانون الطلب:**

قانون الطلب يعمل على اظهار العلاقة بين سعر السلعة أو الخدمة والكمية المطلوبة منها، وينص قانون الطلب على أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير تغييرا عكسيا مع تغير السعر الذي تباع به السلعة في السوق فتتزايد بانخفاضه وتنخفض بارتفاعه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

- **جدول الطلب:**

يعّرف جدول الطلب على أنه تمثيل رقمي لقانون الطلب والذي يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر ويعرف أيضا على انه جدول يوضح الكميات المطلوبة من سلعة معينة في زمن معين عند مستويات الأسعار المختلفة وفي سوق معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويمثل كالتالي:

سعر السلعة	الكمية مطلوبة من السلعة
25	10
22	13
20	19
19	23
15	30

وتكمن أهمية جدول الطلب في أنها تساعد القطاعين العام والخاص في رسم التصورات المستقبلية.

- **منحى الطلب:**

عبارة عن تمثيل بياني لجداول الطلب يبين العلاقة بين الكميات المطلوبة وسعر سلعة ما خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

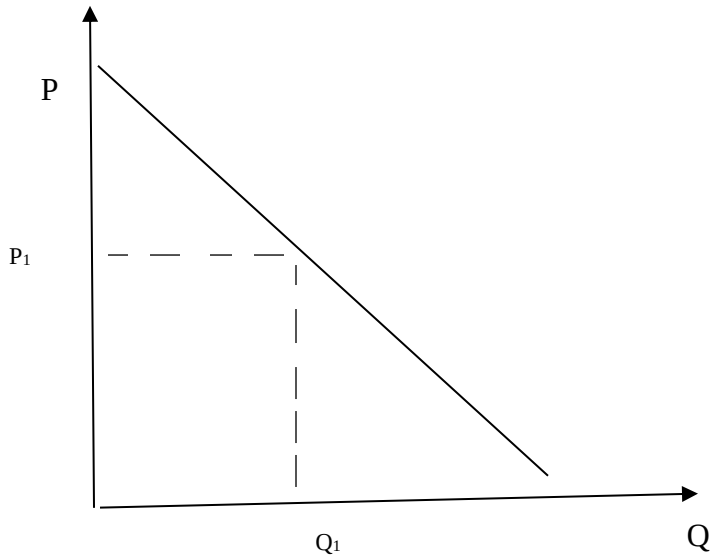

يعبر محور الرأسي عن الأسعار المختلة للسلعة والمحور الأفقي يعبر عن كمية المشترات وهو يتحرر من أعلى إلى الأسفل من يسار إلى اليمين ومنحى الطلب ميله سالب وبالتالي يظهر العلاقة العكسية لقانون تناقص المنفعة الحدية.

3- العوامل المؤثرة على الطلب:

يتأثر الطلب بالعوامل التالية:

- **الدخل:** إن العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما ودخل المستهلك هي علاقة طردية فكلما زاد الدخل زادت كمية المطلوبة من السلعة؛ فزيادة الدخل تعني زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى انتقال منحى الطلب إلى اليمين وزيادة الكمية المطلوبة.

  أما انخفاض الدخل فيؤدي إلى نقص الطلب على السلع ما يؤدي إلى انتقال منحى الطلب إلى اليسار وانخفاض الكمية. أما في حالة السلع الرديئة وهي ذلك النوع من السلع الذي يتم استهلاك كميات أقل منها عند ارتفاع دخل المستهلك أي أن العلاقة بين الدخل والسلع الرديئة هي علاقة عكسية (سالبة)؛
- **عدد المستهلكين:** العلاقة التي تربط الطلب بعدد المستهلكين هي علاقة طردية فكلما زاد عدد المستهلكين ازداد الطلب على السلع والخدمات وكلما قل عدد المستهلكين قلت الكميات المطلوبة؛
- **أذواق المستهلكين:** إن العلاقة التي تربط الطلب بذوق المستهلكين هي علاقة طردية بمعنى كلما زاد تفضيل المستهلكين لسلعة معينة كلما زادت الكميات المطلوبة من تلك السلعة والعكس صحيح بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- **أسعار السلع منافسة:** يظهر هذا التأثير من خلال:
  - أسعار السلع البديلة، هي تلك السلع التي يمكن استعمالها كبديل لبعضها البعض ويمكن احلالها محل السلعة الأصلية والعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأسعار السلع البديلة هي علاقة طردية؛

- أسعار السلع المكملة، ومن هنا ضروري جمع بين السلعتين أو أكثر في سبيل اشباع رغبة واحدة والعلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأسعار السلع المكملة لها هي علاقة عكسية (سالبة) أي كلما ارتفعت أسعار السلع المكملة لسلعة ما تقل الكمية المطلوبة من هذه السلعة والعكس.

- **توقعات المستهلكين:** عندما يتوقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة ما في المستقبل فإن استهلاكه لهذه السلعة سوف يزداد إذا كانت عادية ويقل إذا كانت رديئة وعندما يتوقع انخفاض سعر السلعة ما في المستقبل فإن استهلاكه للسلعة سوف ينخفض وينخفض لمقابل الطلب على السلع التي يستهلكها إذا كانت عادية ويزداد الطلب على السلع إذا كانت رديئة.

ثالثا: مرونة الطلب:

1- مفهوم مرونة الطلب:

هي مدى استجابة الكمية من السلعة معينة للتغير في سعر سلعة أخرى بديلة أو مكملة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أي أنها درجة استجابة أو حساسية الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة.

ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير في سعر السلعة}}$$

2- أنواع مرونة الطلب:

تنقسم مرونة الطلب إلى:

- **مرونة الطلب السعرية:** وهي مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير الحاصل في سعر تلك السلعة وهي التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة معينة على التغير النسبي في سعر تلك السلعة في فترة زمنية محددة، يمكننا ملاحظة ما يلي:

- يكون الطلب عديم مرونة، إذا كانت المرونة إذا كان التغير في السعر لا يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلع ومعامل المرونة يساوي الصفر أما شكل منحى الطلب فيأخذ شكل خط مستقيم موازي للمحور الرئيسي.
- طلب لا نهائي المرونة وهنا تتغير الكمية المطلوبة من السلع والخدمات مع بقاء السعر ثابت ومعامل المرونة يساوي مالا نهاية أما منحى الطلب فيأخذ شكل خط مستقيم موازي لمحور الأفقي.
- طلب قليل المرونة (غير مرن) في هذه الحالة يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة أقل من تغير النسبي في سعر السلعة ومعامل مرونة العددية أقل من واحد ومنحنى الطلب يكون شديد انحدار وأقرب ما يكون إلى الخط المستقيم الموازي للمحور الرأسي.
- طلب أحادي المرونة هو التغير النسبي في سعر الذي يؤدي إلى التغير النسبي في معامل في الكمية المطلوبة ويكون منحى طلب أحادي المرونة من نوع القطع المتكافئ منحدر من الأعلى إلى الأسفل.

- مرونة الطلب التقاطعية (العبورية): تشير إلى درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في السعر السلعة الأخرى:

$$\text{المرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي في كمية المطلوبة للسلعة X}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة Y}}$$

  - إذا كانت المرونة التقاطعية ذات إشارة سالبة فإن السلعتين مكملتان؛
  - إذا كانت المرونة التقاطعية ذات إشارة موجبة فإن السلعتين بديلتان؛
  - إذا كانت المرونة التقاطعية العددية تساوي صفر فإنه لا توجد علاقة بين السلعتين.

- **مرونة الطلب الدخلية:** تشير إلى أنه كلما تزايد الدخل فإن الطلب على معظم السلع سوف يزداد وتبين مرونة الدخل استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل ويتم تحدديها على النحو التالي:

$$\text{المرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في كمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

إن معاملات المرونة الداخلة للمنتجات تتباين فإذا كانت ذات إشارة موجبة في العادة وبصفة عامة فإن السلع التي تعتبرها الأفراد ضروريات سوف تكون ذات مرونة داخلية منخفضة للطلب (أقل من الواحد) ويشار إلى السلع ذات مرونة داخلة سالبة بالسلع الدنيا فكلما زاد الدخل فإن الطلب على السلع الدنيا سوف يتناقص والسلع النبي يعتبرها المستهلكون كمالية تكون بصفة عامة ذات مرونة داخلية مرتفعة ولهذا فكلما تزايد الدخل فإن الطلب على هذه المنتجات تتزايد بسرعة.

الوحدة الثالثة: توازن السوق:

أولا: السوق:

1- مفهوم السوق:

يشير تقليديا إلى المكان الذي يلتقي فيه كل من البائعين (عارضين) والمشترين(طالبين) لتبادل مواردهم من السلع والخدمات خلال عمليات البيع والشراء، وهو المكان الذي يتم من خلاله التقاء وجهات النظر بين العرض والطلب أو البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم أو حاجاتهم في تبادل السلعة أو خدمة معينة.

هو موضع للبيع والشراء والتعامل والمكان الذي تباع فيه السلع وتشترى فهو يشكل مجموعة العلاقات التبادلية بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم في التبادل، ويعد السوق قائما إذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة البائعين والمشترين لتبادل السلع والسوق في المفهوم الاقتصادي له معنى أوسع فلا يحدده موقع جغرافي أو حيز فتكفي لقيام السوق وجود صلة بين المتعاملين.

وتتمثل العوامل التي تحدد نطاق السوق فيما يلي:

- عدد البائعين أو المنتجين للسلعة أو الخدمة؛
- عدد المشترين أو المستهلكين للسلعة؛
- طبيعة السلعة ونوعها؛
- مدى ارتباط بين البائع والمشتري وسهولة الاتصال بينهم.

2- أنواع السوق:

يمكن تقسيم السوق من حيث درجات المنافسة والاحتكار إلى:

- سوق المنافسة الكاملة: يتميز بتجانس السلعة مع وجود عدد كبير من البائعين بحيث لا يستطيع أي منهم أن يؤثر على السعر السائد في السوق.
- سوق المنافسة الاحتكارية: تكون السلع في هذا السوق متشابهة إلى حد كبير وهناك عوامل تميز بينهم كوجود عدد كبير من البائعين ونظرا لعدم تجانس السلعة يستطيع كل منهم أن يتحكم في جزء صغير من السوق؛
- سوق احتكار القلة أو منافسة احتكارية: يسيطر عدد قليل من البائعين، لذلك فإن قرارات كل منهم لها تأثير كبير على كميات السلعة المتاحة في السوق والمواصفات والسعر؛
- سوق الاحتكار التام: المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه وهكذا يصبح المنتج المحتكر صانعا للسعر ويشترط هنا أن يكون منتج واحد للسلعة أو الخدمة وعدم امكانية دخول منتجين إلى هذا السوق.

3- الفرق بين أنواع السوق:

يمكن ادراجها من خلال هذا الجدول:

نوع السوق	هيكل السوق	عدد منتجين	نوع السلعة	القدرة على التحكم في السعر	حرية الدخول	منافسة في مجال غير السعر
منافسة الكاملة	منافسة كاملة	كبير	متجانس	لا يوجد	متوفرة	لا يوجد
الاحتكار التام	المنافسة احتكارية	كبير	غ متجانس	ضئيل	صغيرة	الاعلان والجودة
المنافسة الاحتكارية	احتكار القلة	قليل	غ متجانس	كبير	قليلة	الاعلان والجودة
احتكار القلة	الاحتكار التام	واحد	لا يوجد بديل	كبير للغاية	لا يوجد	الاعلان

ثانيا: توازن السوق:

1- مفهوم توازن السوق:

يمكن اعتبار السوق في حالة توازن عندما تتساوى الكمية المعروضة مع المطلوبة ويعرف السعر الذي تتساوى فيه الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة بالسعر التوازني، حيث يتميز هذا السعر بعدم وجود فائض طلب أو فائض عرض، فهو يعكس التقاء ايرادات الطلب وايرادات العرض بقصد تحديد ثمن السلع أو السلعة والكمية.

ففي الحالة ما إذا كان سعر السوق أعلى من السعر التوازني فإن ذلك سيؤدي إلى وجود فائض عرض مما يعمل على خفض السعر إلى أن يصل إلى السعر التوازني ويتلاشى الفائض.

أما إذا كان سعر السوق أقل من السعر التوازني فإن ذلك سيؤدي إلى وجود فائض طلب مما يعمل على رفع السعر إلى أن يصل إلى سعر التوازن واختفاء فائض الطلب.

ويمكن تصنيف التغيرات التي تطرأ على توازن السوق إلى:

- اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للطلب؛
- اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للعرض؛
- اختلال لوضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للطلب والعرض معا.

2- منحى توازن السوق:

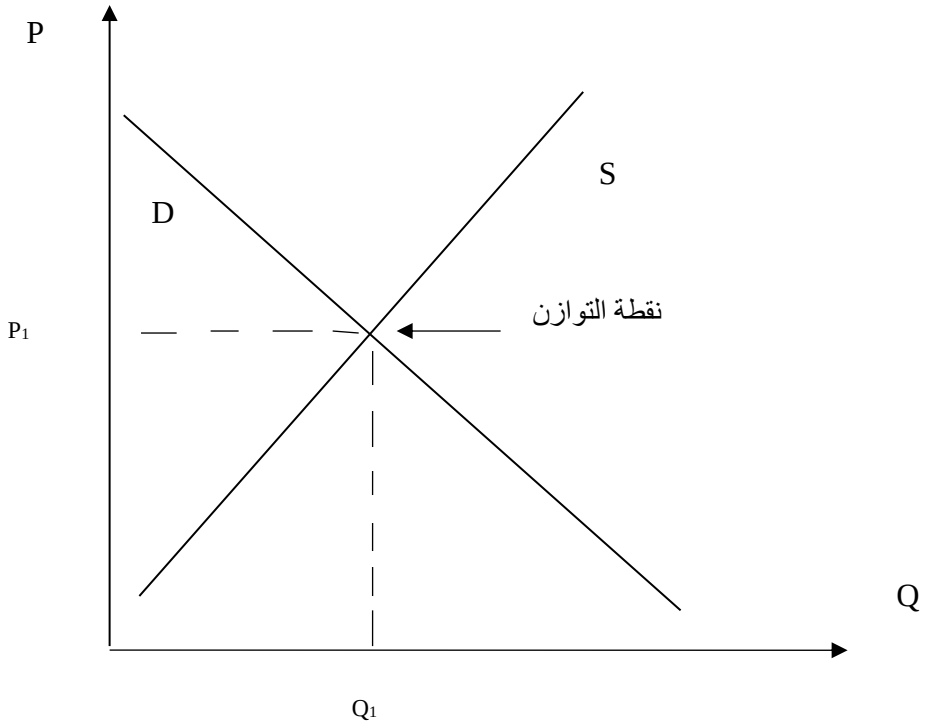

ثالثا: أثر التغير في العرض والطلب على توازن السوق:

يؤدي التغير في الطلب أو العرض إلى التأثير على توازن السوق فالتغيير في تلك العوامل أو بعضها يترتب عليه تغيير في السعر وفي توازن السوق وهناك عدة احتمالات لتغييرات العرض والطلب هي:

1- تغير الطلب مع ثبات العرض:

بافتراض أنه حدث تغير في العوامل المحددة للطلب مثل عدد المستهلكين أو الأذواق وللتوقعات أو الدخول ما يترتب عليه انتقال منحى الطلب كما يلي:

- **حالة زيادة الطلب:** افتراض في زيادة الدخول المستهلكين فإذا كانت السلعة عادية فإن ذلك يعني زيادة الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى ويتحدد وضعا توازنيا جديدا حيث تزيد الكمية التوازنية ويزيد السعر التوازني، أما إذا كانت السلعة رديئة أو مستعملة فإن زيادة دخل المستهلكين

يترتب عليه نقص الكمية المطلوبة من السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب إلى الأسفل وتتحدد نقطة توازنية جديدة حيث تقل الكمية التوازنية والسعر التوازني أيضا؛

- **في حالة نقص الطلب:** افتراض أن الطلب انخفض بسبب انخفاض عدد المشترين مثلا أو انخفاض دخولهم فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى الاسفل ويتحدد توازن جديد عند نقطة التوازن الجديدة لتحدد الكمية والسعر التوازني بقيمة أقل.

2- **التغير في العرض مع ثبات الطلب:**

بافتراض أن العوامل المحددة للعرض مثل أسعار عناصر الانتاج أو عدد البائعين أو الأساليب الانتاجية بينما ظل الطلب لم تتغير نواجه في ظل هذه الافتراضات الحالتين التاليتين:

- **زيادة العرض مع ثبات الطلب:** إذا زاد العرض من سلعة نتيجة انخفاض أسعار عناصر الانتاج أو زيادة عدد البائعين فإن الزيادة في العرض يعبر عنها بانتقال منحى العرض إلى يمين ويتحدد نقطة التوازن جديدة، عند هذا الوضع التوازني الجديد فتصبحت الكمية التوازنية أكبر وينخفض السعر التوازني ويرجع انخفاض السعر إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة يترتب عليها وجود فائض من السلعة وبالتالي للتخلص من هذا الفائض يلجأ البائعون إلى إغراء المستهلكون بزيادة مشترياتهم من السلعة من خلال خفض السعر؛
- **نقص العرض مع ثبات الطلب:** نفترض في هذه الحالة أن العرض من السلعة اتجه نحو الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار عناصر الانتاج أو انخفاض عدد البائعين بينما ظل الطلب على السلعة ثابتا هذا النقص في العرض عنه بانتقال منحى العرض إلى اليسار وتحدد وضعا توازنيا جديدا وعند هذا الوضع تصبح الكمية التوازنية أقل بينما يرتفع السعر التوازني.

3- تغير العرض والطلب معا:

إذا تغير العرض والطلب معا أي تغيرت العوامل المحددة لكل منها كتغير البائعين والمشترين أو تغيير في الاذواق والتفضيلات أو تغيير في أسعار عناصر انتاج فإننا نواجه الحالات التالية:

- **زيادة العرض الطلب معا:** إذا زاد عدد المستهلكين أي أن طلب يزداد عندئذ ينتقل منحى الطلب إلى أعلى بافتراض وهذا يعبر عنه بانتقال منحى العرض إلى اليمين فزيادة كل من العرض والطلب يؤدي حتما إلى زيادة الكمية التوازنية أما السعر التوازني فإنه قد يرتفع أو ينخفض بحسب حجم التغيير النسبي في العرض والطلب فإذا زاد بنسبة زاد بنسبة أكبر من زيادة الطلب فإن الكمية التوازنية سوف تزيد بينما ينخفض السعر التوازني وإذا زاد الطلب نسبة أكثر من زيادة العرض فإن كلا من الكمية التوازنية والسعر التوازني سوف يزيدان؛
- **نقص العرض والطلب معا:** بافتراض أن العوامل المحددة لكل من العرض والطلب قد تغيرت (انخفاض الدخل وارتفاع اسعار عناصر الانتاج)، بحيث أدت إلى نقص العرض والطلب معا فإن هذا النقص يعبر عنه بانتقال منحى العرض إلى اليسار وانتقال منحى الطلب إلى الاسفل وبالتالي فإن الكمية التوازنية ستنخفض حتما أما السعر التوازني فيأخذ أحد احتمالات التالية: أما الزيادة أو النقصان يضلان ثابتان ويتوقف الأمر على حجم التغير النسبي في كل من العرض والطلب فإذا تغير الطلب بنفس نسبة التغيير في العرض فإن السعر التوازني يضل ثابتا، أما إذا تغير الطلب بنسبة أكبر من تغير العرض فإن الكمية التوازنية تنخفض وفي الوقت نفسه يرتفع السعر التوازني؛
- **زيادة الطلب ونقص العرض:** إذا زاد الطلب ونقص العرض فإن السعر التوازني حتما سوف يرتفع أما الكمية التوازنية فإن الأمر يتوقف على حجم التغيير في منحى العرض ومنحى الطلب فقد تزيد الكمية

أو تنخفض أو تظل ثابتة فإن زاد الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض فإن الكمية التوازنية سوف تزداد وهكذا.

- **نقص الطلب وزيادة العرض:** إذا زاد العرض ونقص الطلب فإن السعر التوازني سوف ينخفض حتما أما الكمية التوازنية سوف تأخذ أحد الاحتمالات التالية أما زيادة أو نقص أو ثبات ويتوقف الأمر على حجم التغيير النسبي في العرض والطلب فمثلا إذا زاد العرض بنسبة أكبر من نقص الطلب فإن الكمية التوازنية سوف تزداد.

الجزء الثالث: مبادئ الاقتصاد الكلي

الوحدة الأولى: الدخل الوطني (القومي)

أولا: ماهية الدخل الوطني:

الدخل الوطني هو المصدر الذي تشتق منه جميع الكميات الاقتصادية من استهلاك وادخار واستثمار

1- مفهوم الدخل الوطني:

يعرف الدخل الوطني على أنه:

- عبارة عن قيمة الانتاج لهذه الدولة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة تتخذ أساسا لقياس هذا الدخل، وهي عادة تقدر بسنة ويدخل في حسابه كل ما أنتجه المجتمع من سلع مادية.
- هو أيضا مجموع الدخول المتحصل عليها لعوامل الانتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة غالبا تكون السنة.
- هو مجموع الدخول المترتبة لعناصر الانتاج مقابل مساهمتها في العملية الانتاجية وهو يمثل مجموع دخول التي يكتسبها مالكوا عناصر الانتاج مقابل تأجيرهم لهذه خدمات.

2- العوامل التي تؤثر في حجم الدخل الوطني:

يتأثر الدخل الوطني في أي الدولة بـ:

- يتوقف حجم الدخل الوطني بالدرجة الأولى على ما لدى الدولة من عوامل الانتاج ودرجة تشغيل هذه العوامل، فالدخل هو حصيلة النهائية لتعاون عوامل الانتاج؛
- يزداد الدخل الوطني كلما كانت الدولة غنية بثرواتها الطبيعة وينخفض في حالة العكس؛
- يتوقف حجم الدخل الوطني على كفاءة العمال وأثر العمال على الانتاج؛

- يؤثر رأسمال على الدخل الوطني فكلما توفرت الأصول ذات كفاءة الانتاجية عالية تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

3- أهمية الدخل الوطني:

- احصائيات الدخل الوطني لبلد معين بين السنة والأخرى تعطي صورة واضحة لمدى تقدم الذي يحققه ذلك البلد؛
- مقارنة احصائيات الدخل الوطني لدولة معينة مع احصائيات الدول الأخرى يعطينا صورة واضحة عن مكانة ذلك البلد من الناحية الاقتصادية؛
- يعد توفر الاحصائيات عن الدخل عاملا أساسيا في وضع السياسات الاقتصادية خصوصا عند تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- تعطي حسابات الدخل الوطني صورة واضحة عن هيكل الاقتصادي للدولة والأهمية النسبية لكل قطاع انتاجي في مجموع الناتج الوطني مما يساعد الدولة في التعرف على نقاط الضعف والقوة في اقتصاد البلد ويسهل وضع السياسات الملائمة؛
- تساعد حسابات الدخل بحسب دخول عناصر الانتاج على إعطاء فكرة عن كيفية توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع مما يساعد الدولة على التعرف أكثر على عناصر تركز الثروة ويعطي لها مؤشر لوضع السياسة الضريبية أو المالية لإعادة توزيع الدخل.

4- طرق قياس الدخل:

- **طريقة الناتج الكلي:** تعتمد هذه الطريقة على احصاء قيمة كل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال السنة مع تجنب تكرار حساب السلع الوسيطية، حيث يجب ألا تحتسب قيمة أي سلعة أو خدمة أكثر من مرة واحدة فكل السلع التي لا تستهلك مباشرة وتدخل في تكوين سلع جديدة يجب احتساب قيمتها مرة واحدة لتجنب المبالغة في قيمة الدخل الوطني؛
- **طريقة الدخول الموزعة:** تعتمد هذه الطريقة في قياس الدخل الوطني على حساب جميع الإيرادات التي حصل عليها كل من ساهموا بنشاطهم الاقتصادي في العملية الإنتاجية ويدخل في حساب هذه الدخول كل ما نتج عنه المساهمة في الانتاج حتى ولو لم يوزع فعلا على الأفراد؛
- **طريقة الانفاق الكلي:** وتعتمد هذه الطريقة من طرق قياس الدخل الوطني على احصاء قيمة السلع التي حصل عليها الأفراد أثناء العام لإشباع حاجاتهم الشخصية الاستهلاكية وقيمة الزيادة التي تحققت أثناء العام في السلع الرأسمالية فالاستهلاك والاستثمار اللذان تما أثناء السنة يشكلان استخدامات الناتج القومي. حسب العلاقة التالية:

الانفاق الكلي= الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري الخاص+ الانفاق الحكومي+ صافي الصادرات (صادرات–الواردات).

5- صعوبات قياس الدخل:

- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية؛
- مشكلة ازدواجية الحسابات في حساب بعض المنتجات؛
- صعوبة قياس المنتجات والخدمات التي يستهلكها منتجوها؛

- صعوب تقدير ريع المنازل التي يقطنوها مالكوها؛
- صعوبة حساب السلع القديمة والمستعملة والتي تدخل في حساب الدخل الوطني في السنة الجارية؛
- اغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابها ضمن الدخل الوطني؛
- استبعاد الأنشطة الاقتصادية الخفية.

ثانيا: الاستهلاك والادخار:

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل الوطني لأي بلد كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية. يطلق على الانفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك أما الجزء الذي لا يستخدم فيطلق عليه الادخار.

1- مفهوم الاستهلاك:

الاستهلاك هو العملية التي بها تشبع الحاجات الاقتصادية والذي يأخذ صورة انهاء السلعة أو الخدمة واستنفاذ ما فيها من منفعة.

حيث يمثل الاستهلاك هدف النشاط الاقتصادي في المجتمع والمكون الأخير في النشاط أو العملية الانتاجية وهو استخدام مباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته مثل المواد الغذائية، وهو ذلك الجزء المستقطع من الدخل الذي يمكن انفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك.

2- أنواع والعوامل المؤثرة في الاستهلاك:

- **أنواع الاستهلاك:**

- **حسب الغرض منه:** كالاستهلاك الانتاجي أو الوسيطي وهو الذي يرتبط باستهلاك الوحدات الانتاجية للسلع والخدمات في عملية الانتاجية واستهلاك نهائي وهو المرتبط بالأفراد وهيئات والذي يؤدي إلى افناء السلعة أو خدمة بعد استهلاكها؛
- **حسب الجهة الطالبة:** الاستهلاك الخاص وهو الذي تقوم به الوحدات استهلاكية أو الافراد والاستهلاك العام الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية.

- **العوامل المؤثرة على ميل الاستهلاك** فتتمثل في:

✓ **العوامل الموضوعية:**

- توزيع الدخل القومي: يتأثر الميل للاستهلاك بكيفية توزيع الدخل القومي فكلما زاد التفاوت في توزيع الدخل قل الميل للاستهلاك وكلما كان توزيع الدخل الوطني أقرب إلى العدالة ازداد الميل للاستهلاك؛
- التغير في سعر الفائدة: سعر الفائدة له تأثير مباشر على المدخرات فتزداد المدخرات بارتفاع أسعار الفائدة وتقل بانخفاضها، وبما أن الادخار هو الجزء غير مستهلك من الدخل فإن الاستهلاك سيزداد بانخفاض سعر الفائدة؛
- التغير في السياسة المالية للدولة: فدافع الأفراد على تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار يتوقف كثيرا على العائد الذي ينتظرونه من مدخراتهم، فزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل مثلا تؤدي إلى زيادة ميل الاستهلاك؛

- التغيرات المفاجئة في دخول الأفراد: فالزيادة الطارئة في دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة ميلهم للاستهلاك كما يؤدي النقص غير متوقع في دخولهم إلى نقص ميل للاستهلاك.

✓ **العوامل الذاتية:**

- الحصول على الدخل الذي يمكن الفرد من القيام بأعبائه العائلية المستقبلية، كالإنفاق على أولاده، أو التمتع بشيخوخته؛
- الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ؛
- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة في المستقبل؛
- تكوين بعض المال لانتظار فرصة لاستثماره في مشروع؛
- رغبة الفرد في تحقيق ذاته والاعتماد على نفسه؛

3- نظريات الدخل والاستهلاك:

- **نظرية الدخل النسبي:**

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بعوامل نفسية خلال الدخل المادي، لذا فإن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الحالي فقط وإنما على دخول الآخرين في البيئة نفسها وكذلك على معدلات ونمط الاستهلاك في الفترات السابقة بمعنى أن استهلاك الفرد يتوقف على أعلى دخل يحصل عليه في الفترة السابقة.

وتفترض النظرية أنه من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكه عند زيادة دخله ولكن من الصعب العودة على مستويات الاستهلاك السابقة عند اخفاض دخله؛

- **نظرية الدخل الدائم لفريدمان:**

تفترض هذه النظرية أن كلا من الدخل والاستهلاك يتكون من الدخل دائم وعابر وحسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجأة

في الدخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل العابر (انتقالي) وافترض أن الاستهلاك الدائم هو نسبة من الدخل الدائم أي العلاقة تناسبية.

- **نظرية دورة الحياة لمودغلياني وآندو:**

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك بتأثر بعوامل نفسية خلافا لعامل الدخل، فالمستهلك يتخذ قرارته الاستهلاكية حسب توقعات دخله المستقبلي بحيث يحاول المحافظة على نمط استهلاكي أو مستوى معيشة مستقرة خلال سنوات حياته لذلك فإن ميل الاستهلاك يكون منخفضا خلال المراحل الأولى لتكوين سلة اخار تساعده على التمتع والعيش برخاء حتى آخر مراحل حياته.

4- ماهية الادخار:

الادخار هو تنازل المستهلك عن جزء من دخله وايداعه لدى المؤسسة المالية للاستفادة من الفائدة التي تمنحها والمشاركة في الدورة الاقتصادية، وهو أيضا امتناع الأشخاص على استهلاك جزء من مداخيلهم ووضعها في المؤسسات البنكية وعدم تجميدها للاستفادة من الفائدة والمشاركة في الدورة الاقتصادية.

وتتمثل أنواع الدخل في:

- **الادخار الاجباري:** هو الذي يجبر فيه الشخص عن القيام بهذا الادخار لأسباب معينة وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية مثل الضمان الاجتماعي والتأمينات؛
- **الادخار الاختياري:** هو الذي يصدر من الشخص بمحض ارادته أي دون ضغوط بحيث يمتنع عن استهلاك جزء من دخله الصافي.

- **العلاقة بين الدخل والادخار:**

- **الميل المتوسط للادخار:** هو أداة قياس توجه الفرد نحو الادخار من خلال معرفة نسبة الادخار من الدخل ويحسب بالعلاقة التالية:

الميل المتوسط للادخار= الادخار/ الدخل

- **الميل الحدي للادخار:** يقاس بدرجة استجابة ادخار الأفراد عند التغيير الحاصل في الدخل بمعنى يقيس مقدار التعبير في الادخار عند التغير بمقدار الاصل في الدخل ويقاس بالعلاقة التالية:

الميل الحدي للادخار= التغير في الادخار/ التغير في الدخل

ثالثا: الاستثمار الوطني

1- مفهومه:

يشكل الانفاق الاستثماري جزءا مهما من الدخل الوطني وهو يعد بمثابة الشريان الذي يغذي الدخل الوطني وبالتالي يغذي الاقتصاد الوطني ويمكن أن يفهم الاستثمار بأنه إضافة الصافية إلى الطاقة الإنتاجية الحالية عن طريق المزيد من السلع الرأسمالية ويشمل الانشاءات الجديدة وتكوين الرأسمالي الثابت(الآلات، المعدات.....) وكذلك التغيير في المخزن (سلع تامة الصنع، نصف مصنعة .....)

وتوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار إذ ترتبط معدلات العالية لسعر الفائدة بمستويات منخفضة من الاستثمار والعكس صحيح إلا أن عامل الدخل الوطني يعد أيضا محددا للاستثمار، إذ أن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة عائدات الاستثمار وتعتمد هذه الزيادة على الميل الحدي للاستثمار وفق العلاقة التالية:

$$\mathrm{MPI} = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

يتم التوافق بين الادخار والاستثمار بالنسبة للمجتمع بأسره، وليس بالنسبة للفرد أو مجموعة من الأفراد، كما هو الحال تماما فيما يتعلق بالتوافق بين الدخل أو الانفاق فالفرد حر في أن يدخر جزءا أكبر مما يستثمر أو أن يستثمر جزءا أكبر مما يدخر، ولكن مجموع المدخرات يساوي مجموع الاستثمارات على مستوى المجتمع بأسره.

2- محددات الاستثمار:

يتحدد الاستثمار وفق العوامل التالية:

- الكفاءة الحدية للاستثمار: يقصد بها العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة والتي يمكن الاعتماد عليها في توجيه الاستثمارات في مجال معين دون مجالات أو استخدامات أخرى؛
- سعر الفائدة: والتي تمثل كلفة رأسمال المستثمر ومن خلال المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق وبين الكفاءة الحدية لرأسمال إذ أنه إذا كانت الكفاءة الحدية لرأسمال للموارد المالية والمطلوبة استثمارها في نشاط معين أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق كان الاستثمار جيدا في ذلك النشاط اما إذا كان العكس أي أن الكفاءة الحدية لرأسمال لموارد المالية المطلوب استثمارها في نشاط معين أقل من سعر الفائدة السائد في السوق كان الاستثمار مرغوب فيه؛
- التقدم التكنولوجي: كلما تطورت وتقدمت أساليب الإنتاج زادت فرص البيع وارتفعت الربحية التي تؤدي الى زيادة الاستثمارات في المشاريع؛
- السياسة المالية للدولة: وتشمل الضرائب والدعم والحوافز الاستثمارية فكلما ارتفع الدعم زادت الحوافز المقدمة للمستثمرين وقلت الأعباء الضريبية في نشاط معين ازدادت الاستثمارات في ذلك النشاط، وعلى العكس كلما زادت الأعباء الضريبية وانخفض الدعم والحوافز في نشاط معين قلت الاستثمارات في ذلك النشاط؛

- تكاليف الإنتاج: كلما قلت المبالغ المنفقة على عوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج سلعة معينة زادت الأرباح والاستثمارات وكلما زاد الانفاق على عوامل الإنتاج ينخفض حجم الاستثمار؛
- نمو حجم الطلب: كلما ارتفع معدل نمو السكان زاد نمو الطلب على السلع وتشجع المستثمرون على التوسع في استثماراتهم؛
- التوقعات المستقبلية: كلما توقع المستثمرون أن يزداد الطلب على منتجاتهم تشجعوا على زيادة الاستثمار والإنتاج والعكس إذا توقع المستثمرون انخفاض الطلب سوف يخفضون من انتاجهم.

3- مضاف ومعجل الاستثمار:

مضاعف الاستثمار هو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني نتيجة زيادة في الاستثمار أي أن التغير في الاستثمار يؤدي إلى تغيير مضاعف في الدخل ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{K} = \quad \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{MPS}$$

أما معجل الاستثمار فهو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الاستثمار نتيجة الزيادة في الدخل أي أن التغير في الدخل يؤدي إلى التغير في الاستثمار حسب العلاقة التالية:

$$\mathrm{A} = \quad \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

الوحدة الثانية: الأزمات الاقتصادية

أولا: أزمة البطالة

1- ماهية البطالة:

ترتبط البطالة بشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية في الدول حيث تزداد في حالة الركود أو الأزمات المؤقتة وتنخفض في حالة الانتعاش، وتعتبر البطالة من المصطلحات شائعة الاستخدام منذ القديم وتعني في اللغة تعطيل العامل أو قطع العمل وهي التعطل والتفرغ من العمل من تعطل وتفرغ فهو بطال.

وعرفتها منظمة العمل الدولية بأنها حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر، والبطالة تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ومؤهلين له والراغبين فيه وباحثين عنه وراضين به عند مستوى الأجر السائد في المجتمع ولكنهم لا يجدونه خلال فترة زمنية محددة.

وهذا المفهوم يشترط العوامل التالية:

- أن يكون الفرد بلا عمل؛
- أن يكون الفرد جاهزا للعمل؛
- أن يكون الفرد باحث للعمل؛
- أن يقبله عند الحد الأدنى للأجور.

ويمكن قياس البطالة انطلاقا من هاذين المقياسين:

- **المقياس الرسمي للبطالة:** وهو يمثل نسبة عدد العاطلين إلى حجم القوى العاملة خلال الفترة الزمنية محددة حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

- **المقياس العلمي للبطالة:** وفق هذا المقياس تتحقق العمالة الكاملة في الاقتصاد عندما يتعادل الناتج الفعلي في الاقتصاد مع الناتج المحتمل وعليه يكون معجل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير تضخمي، أما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل هنا يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدلها الطبيعي وبالتالي يكون المجتمع في حالة بطالة وهذا يحدث إما لعدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أم بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

2- أنواع البطالة:

تتمثل أنواع البطالة في:

- **البطالة السافرة:**

البطالة السافرة نعني بها وجود أشخاص قادرين على العمل والراغبين فيه ولكن لا يجدونه. أي عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل.

ونميز هنا بين نوعين من البطالة:

- **البطالة الاجبارية:** يشمل هذا النوع من البطالة كافة الأفراد القادرين على العمل والراغبين في والباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجر السائد وتتعدد أشكال البطالة الاجبارية على النحو التالي:
  - البطالة الاحتكاكية نقصد بها وجود أفراد قادرين على العمل والباحثين عنه للمرة الأولى؛
  - البطالة الهيكلية: تظهر البطالة الهيكلية في المناطق جغرافية معينة عندما تؤدي التغييرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة؛
  - البطالة الدورية: ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي حيث تظهر في فترات الركود والانكماش الاقتصادي عند انخفاض الكلي للطلب على السلع والخدمات؛
  - البطالة الموسمية: يرجع ظهور هذا النوع من البطالة إلى ضعف وقصور الطلب على العمالة في مواسم معينة وهذا معناه تذبذب الطلب على العمالة كنتيجة لتذبذب مستوى الإنتاج.
- **البطالة الاختيارية:** نقصد بها وجود أفراد طالبي العمل والقادرين عليه إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة في الاقتصاد وأيضا توافر الوظائف الشاغرة لهم؛

- **البطالة المقنعة:** عندما يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الانتاجية المفترضة لهم أو عند وجود عددا من العمال لا يترتب على وجودهم في العمل ناتج صافي أو اضافي وقد يترتب على توظيفهم نقص الناتج الكلي.

3- نظريات البطالة:

- **النظريات التقليدية:** تفترض هذه النظريات فكرة وجود سوق تنافس للعمل حيث تتقاطع منحنيات عرض العمل مع الطلب عليه وصولا إلى أجر العمالة التوازني وتوازن مستوى التشغيل وتنطوي هذه النظريات التقليدية على النظريات التالية:
  - النظرية الكلاسيكية: تفترض هذه النظرية سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق والتوظيف الكامل لعناصر الانتاج إلى جانب مرونة الأجور والأسعار، لم يهتم الكلاسيك بالبطالة واهتموا فقط بتحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي ويرى الكلاسيك أنه إذا تُرك السوق حر يعمل دون تدخل خارجي من الدولة فإن مرونة الأجور والأسعار تحقق التوازن في سوق العمل وتحقق التوازن الكامل فيه تأسيسا على أن كل فرد سيعمل عند أجر التوازني، كما أن الكلاسيك لا يعترفون بوجود بطالة اجبارية وأن البطال اختيارية.
  - النظرية نيوكلاسيكية: يؤمن النيوكلاسيكيون بالحرية الاقتصادية والتوظيف الكامل للعمالة وعناصر الانتاج وفق قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن فزيادة العرض سلعة ما في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير يقود إلى خفض ثمنها مما يزيد الطلب عليها لمقابلة هذه الزيادة في العرض وبانطباق هذه الحالة على عرض العمالة يؤدي إلى نشوء البطالة مما يخفض معها الأجور الحقيقية والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الوظائف الشاغرة وتحقق التوظيف الكامل للعمالة

بوجود مرونة الأجور حتى تحقق العمالة الكاملة وبالتالي تختفي البطالة الاجبارية على اعتبار أن أي خلل في سوق العمل سيصحح تلقائيا بتغيير الأجور وأيضا ستختفي البطالة الاختيارية.

- **النظرية الكينزية:** أدت أزمة الكساد إلى تغيير الفكر الاقتصادي حول البطالة وجاء "كينز" بنظريته أن سوق العمل قد تعرض لتشوهات بسبب تدخل نقابات العمال التي أدت إلى جمود دخولها دون انخفاض الأجور إلى مستوى المنافسة ويكون عرض العمل غير متناهي المرونة عندما يكون عاطلا وبالتالي لا يتوقف مستوى التوظيف على جانب العرض بل على جانب الطلب وبذلك أقر "كينز" أن مستوى التوظيف يتحدد بالطلب الكلي الفعلي. ويذهب "كينز" للقول بوجود عدة أسباب تزيد من حجم البطالة الاجبارية وتعقد حلها منها تفضيل السيولة والتقدم التقني وزيادة رصيد رأسمال في المجتمع لان ذلك سيزيد الانتاج عند نفس المستوى من التوظيف أو يؤدي إلى التقليل من العمالة.
- **النظريات الحديثة:** ظهرت عدة نظريات حديثة حاولت تفسير ظاهرة البطالة و محاولة لإيجاد الحلول لها ومن بينها:
  - نظرية البحث عن عمل: جاءت هذه النظرية كأثر لاستخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم وتحليل المتغيرات الكلية، وتتأسس النظرية على اسقاط فرضية معرفة التامة لسوق العمل وهو الفرض العمل الذي اعتمده النموذج الكلاسيكي وبالتالي ترى نظرية البحث عن عمل صعوبة توافر المعلومات كاملة عن سوق وهو ما يقود عمليا لعدم التأكد عند اتخاذ القرارات، وترجع هذه النظرية البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم للتفرغ من أجل البحث عن المعلومات عن أفضل الوظائف المتاحة والمناسبة لمؤهلاتهم وهيكل الأجور المصاحب لها وترى هذه النظرية أن البطالة السائدة في المجتمع هي بطالة

الاحتكاكية لأنها اختيارية بإرادة الأفراد وناتجة عن سعي الافراد للحصول على اجور مرتفعة وفرص العمل المناسبة؛

- نظرية الاختلال: افترضت هذه النظرية جمود الأجر والأسعار في الأجل القصير ويرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة لضمان توازن سوق العمل وتتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية عن سوق العمل في وجود البطالة الاختيارية والاحتكاكية ولكنها أي نظرية الاختلال تختلف مع التقليدية في أن الأولى ترى امكانية حدوث البطالة الاجبارية وهنا تتوافق مع النظرية الكينزية كما أن نظرية الاختلال تبحث في أسباب البطالة في سوق العمل وتحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات التشابكية بين سوق السلع وسوق العمل والذي ينجم عنه نوعان من البطالة:
  - البطالة الكلاسيكية: جاءت هذه التسمية لتشابهها مع البطالة عند الكلاسيك ومردها زيادة الأجر عن الأجر التوازني والتي تأتي من جراء وجود فائض في الطلب في السوق السلع مع حدوث فائض في العرض العمل في سوق العمالة. وتحليل ذلك أن ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال يدفع المنظمين إلى عدم زيادة مستوى لتشغيل حيث تنقص أرباحهم مما يؤدي إلى عدم زيادة المعروض من السلع؛
  - البطالة الكينزية: تتشابه مع النموذج الكينزي في تحليل البطالة الناجم عن نقص التشغيل الناتج عن قصور الطلب الفعال وهذه البطالة لا ترجع إلى ارتفاع الأجور لكن قصور الطلب في سوق السلع.
- نظرية تجزئة سوق العمل: تهدف هذه النظرية إلى تجزئة سوق العمل وإلى تقديم تفسيرات خاصة بأسباب زيادة هذه البطالة وخصوصا في قطاعات معينة وعجز

التشغيل في قطاعات أخرى وقدمت هذه النظرية فروضها بوجود نوعان من الأسواق هما السوق الرئيسي والثانوي أو إلى سوق محلي ودولي واقليمي وتفترض أيضا أن عنصر العمل لديه المقدرة على الحركة والانتقال داخل السوقين على اعتبار أن هذين السوقين يختلفان من حيث الوظائف وخصائص العمالة والأفراد فيها.

4- الآثار المترتبة عن البطالة:

يترتب على البطالة عدة أثار نذكر منها:

- **الآثار الاقتصادية للبطالة:** تتمثل في:

- تؤثر على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه؛
- تؤثر على الاستهلاك بسبب انخفاض دخول الأفراد؛
- ضعف القوى الشرائية تدريجيا بالسوق الداخلي مما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق.

- **الآثار الاجتماعية للبطالة:**

- يلجأ الفرد إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريده سواء المال أو ذاته؛
- يلجأ الفرد البطال إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفا محددا وأيضا كونه ضعيفا بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب؛
- تعاطي المخدرات؛
- الشعور بعدم الانتماء (ضعف الانتماء)؛

- يلجأ الفرد البطال إلى الهجرة من أجل البحث عن فرص عمل؛
- التفكك الأسري، ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل.

ثانيا: أزمة التضخم:

1- ماهية التضخم:

- **مفهومه:** تتعد تعاريف التضخم فهو يعرف وفق لأثاره:

- بأنه ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو الانخفاض القيمة الحقيقية لوحدة النقد أو انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.
- كما يعرف أيضا على أنه زيادة الطلب على العرض أو عدم تجاوب الطلب الكلي والعرض الكلي لعوامل الانتاج.
- التضخم هو النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار، وهو عملية مستمر بمعنى أن ارتفاع الأسعار يحدث على أساس مستمر وليس مرة واحدة، كما أنه ارتفاع في النسبة العامة للأسعار وليس في أسعار سلع معينة.

فالتضخم ينشأ إما بسبب:

- الارتفاع المفرط والمستمر في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع تكاليف الانتاج؛
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور والأرباح؛
- الافراط في خلق الارصدة النقدية.

وهذه العوامل لا يشترط أن تتحرك مع بعضها البعض في نفس الاتجاه ونفس الوقت فكل هذه الظاهر يطلق ليها مصطلح التضخم على الرغم من الاختلاف فيما بينهم.

- **أسباب التضخم:**

- الأسباب النقدية: ونقصد هنا زيادة العرض النقدي عن حد التوازن ويمكن أن نرجع زيادة المعروض النقدي إلى عدة أسباب منها:
  - زيادة الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن بين الناتج وكمية النقد ما ينعكس سلبا على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار؛
  - زيادة الاقراض ما يحرك عجلة الاستهلاك والاستثمار فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الاسعار؛
  - زيادة سرعة دوران النقود في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يتم تحويل المدخرات نحو الاستثمار ما يؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة مخصصات الانفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب ومنه ارتفاع الأسعار.
- الأسباب الهيكلية: هي نتيجة تشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الناتجة إما عن عدم التوازن العرض والطلب فالحالة الصحية هي توازن العرض مع الطلب،
- الأسباب الناتجة عن التكاليف: نقصد هنا تكاليف أحد عناصر السعر وترتفع إما بسبب ارتفاع عناصر الانتاج المستوردة وتؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج أو ارتفاع أجور العمال ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من قبل المستثمرين بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجور.
- التضخم الناشئ عن الحصار الاقتصادي.

2- أنواع التضخم:

- **التضخم الأصيل:** حيث لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الانتاج بما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار؛

- **التضخم الزاحف:** وهو التضخم الذي يكون فيه زيادة المستوى العام للأسعار ببطيء وبشكل تدريجي وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الانتاج ثابت فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، فمستوى الأسعار قد يرتفع بشكل طبيعي من 1إلى 3 % وقد يصل إلى 10 % ؛
- **التضخم الركودي:** يحدث هذا النوع من التضخم في فترات الركود (كساد) حيث ينخفض الطلب الفعال وينخفض تشغيل الجهاز انتاجي فتزداد معدلات البطالة ويزداد بشكل مستمر مستوى العام للأسعار؛
- **التضخم المكبوت:** غالبا ما يظهر في الدول الاشتراكية حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الانفاق العام للدولة ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- **التضخم المفرط:** هو حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة تداول النقد في السوق وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة؛
- **التضخم الطليق (مكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات بما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي؛
- **التضخم الكامش:** يتسم هذا النوع بارتفاع الملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد منفذا للاتفاق؛
- **التضخم الريعي:** يعبر عن زيادة في الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تحقق أرباح في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمارية؛
- **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج السلع للاستثمار؛

- **التضخم الجامح:** من أشد وأخطر أنواع التضخم أثارا وأضرار على اقتصاد حيث يتوالى ارتفاع الأسعار دون توقف وبالتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وانخفاض في المدخرات الوطنية.

3- الاثار الجاذبية وطرق قياس التضخم:

- **الأثار الجانبية لمشكلة التضخم:**

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة؛
- يضر بالمدخرين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأموال المدخرة؛
- في مصلحة المقرضين من كون الأموال المقرضة في فترة معينة تستحق في فترات اللاحقة تكون بقيم مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة؛
- يؤدي زيادة الكتلة النقدية إلى رفع أسعار الفائدة؛
- تأثير على الاستثمار من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من جهة وارتفاع أسعار العناصر الانتاج من جهة أخرى؛
- يؤثر على توازن ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية؛
- تؤثر على عمليات الشراء بسبب ارتفاع أسعار السلع ما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك؛
- يزيد من تكاليف قوائم الأسعار عندما يرتفع التضخم؛
- يضر بالميزة تنافسية للمؤسسات.

- **طرق قياس التضخم:**

- **الأرقام القياسية للأسعار:** تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد والمشروعات ومختلف القطاعات ومن هذا التعريف نستخلص ما يلي:
  - الأرقام القياسية هي أرقام نسبية: أي مقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة هي سنة الأساس التي تتميز بالاستقرار ويقاس التغير نسبة لها بالنسبة للسنة المطلوب معرفة تغيرات الأسس فيها والتي تدعى سنة الأساس؛
  - الأرقام القياسية هي أرقام زمنية: حيث أن تطورات الأسعار تؤدي خلال فترة زمنية وبالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير متغير أساسي.

ومن بين الصيغ المستعملة في الأرقام القياسية نجد:

* الرقم القياسي لأسعار الجملة يعكس مستوى معيشة الأفراد.

* الرقم القياسي لأسعار التجزئة يعتبر عن القوة الشرائية للمستهلكين.

* الرقم القياسي لنفقات المعيشة.

4- وسائل علاج التضخم:

يتم علاج التضخم من خلال:

- **السياسة النقدية:** هي عبار عن مجموعة الادوات التي تستعملها الجهاز الصرفي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقدي ومستوى عام للأسعار الفوائد وتهدف إلى:
  - تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج؛

- المحافظة على استقرار النقود وقوتها الشرائية؛
- علاج بعض الأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد؛
- تحقيق نمو اقتصادي وما يرافقه من زيادة في الدخل الحقيقي.

وتتمثل أهم إجراءاتها في:

- سعر إعادة الخصم: تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل نسبة معينة من معدلات الفائدة عن تلك الأوراق التجارية. أما في حالة التضخم فيكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار، وعليه فإن البنك المركزي يعتمد سياسة انكماشية: يعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك التجارية على منح القروض فيقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه لتثبيط رغبة البنوك التجارية في إعادة الخصم والحد من قدرتها على الإقراض.
- عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود بحث يدخل السوق المالي بائعا لما لديه من سندات حكومية من أجل امتصاص الزائد من الكتلة النقدية في حالة الفائض ما يولد عنه زيادة القدرة الشرائية للنقود وينخفض التضخم وكمشتري للسندات الحكومية في حالة الانكماش؛
- سياسة الاحتياطي الالزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم بها البنوك التجارية كاحتياطي اجباري تحتفظ به لدى البنك المركزي كمقابل للودائع التي لديها ويسمى بالاحتياطي الزامي ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع قيمة الاحتياطي الالزامي ما يؤدي إلى خفض البنوك التجارية لالتزاماتها ما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية؛

- **السياسة المالية:** وتعني استخدام الايرادات والنفقات أو الدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي لمنع حدوث التضخم الاقتصادي أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق أهداف المتوخاة وتختلف وظائف السياسة المالية من دولة إلى أخرى بحسب درجة التقدم الاقتصادي كما تختلف من وقت لآخر. وتتمثل أدوات السياسة المالية التي تؤثر من خلالها على التضخم في:
  - **الأدوات التلقائية:** حيث تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة وتتمثل في:
    - الضرائب التصاعدية والتي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه؛
    - المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل اعانات؛
    - سياسة الدعم التي تقدمها الدولة للقطاعات الاقتصادية كدعم مقدم للقطاع الفلاحي مثلا.
  - **الأدوات المقصودة:** وهي تلك التي تحتاج إلى تدخل من قبل واضعي السياسات الاقتصادية وتتمثل في:
    - الانفاق العام والضرائب: يعتبر الانفاق العام للضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود تضخم تزيد الحكومة معدلات الضرائب أو تنخفض معدلات الانفاق أو كلاهما معا والعكس تماما في حالة الكساد، تزيد الدولة من الانفاق الحكومي أو تنخفض معدلات الضرائب أو كلاهما معا؛
    - الموازنة العامة: يقصد بها موازنة الدولة بين ايراداتها ونفقاتها بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بحيث تزيد الدولة من الانفاق في حالة الانكماش وتخفضه في حالة التضخم فيتحقق الموازنة عجزا في حالة الكساد وفائض في حالة التضخم؛

- الدين العام: هو الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فائدة مرتفعة تكون في عادة أعلى من السعر السائد في السوق أو من البنوك حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية عن طريق البنك المركزي كممثل للدولة.

ثالثا: الأزمات المالية والمصرفية:

1- مفهوم الأزمة المالية والمصرفية وأسبابها:

تعرف الأزمة على أنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، يصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة.

شهدت العلاقات الدولية المعاصرة سلسلة من الأزمات الدولية المتلاحق، سواء كانت أزمات كبرى أو صغرى، وقد يرى البعض أن لفظ الأزمة واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير، إلا أنه قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد لتعريف الأزمة الدولية، والملاحظ أن معظم التعاريف المقدمة للأزمة تتفق على كونها اختلالا عميقا ومفاجئا وحادا في بعض التوازنات الاقتصادية العالمية يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك إلى كل القطاعات الأخرى.

فهي تعرف بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي ككل.

فالأزمة المالية هي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، وهي عبارة عن موقف تتعرض له الدولة ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد المصالح والقيم الجوهرية للدولة ويتم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم توقع.

إن الأزمة لا تظهر فجأة على السطح وإنما تحركها عوامل معينة وهي:

- مخاطر العقارية التي تنشأ جراء ركود سوق العقار فهو يؤثر سلبا على نشاط البنوك.
- الظروف الاقتصادية الغير مواتية مع شدة وطأة الأعباء الضريبية المفروضة على البنوك.
- تقلبات سوق المال فأسعار الأوراق المالية المشتقة، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، التي تمثل ضغوط واضحة على هيكل محفظة البنوك.
- عدم كفاية الرقابة التي تمارسها سلطات الإشراف على البنوك.

2- **أنواع الأزمات المالية والمصرفية:** ويمكنان أن نميز:

✓ **الأزمات المالية:** وتتمثل في:

- **أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات):** تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، أي ليس الهدف من شراء الأصل هو الاستثمار وفي هذه الحالة يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث أنه لما يكون هناك اتجاها قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثمة تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر إلى الأصول الأخرى في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى.
- **أزمات العملات:** يطلق عليها أحيانا أزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة سعر الصرف، أو أزمة ميزان المدفوعات، وتحدث الأزمة في النقد الأجنبي، أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم

البنك المركزي (السلطات النقدية) على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

- ✓ **الأزمات المصرفية:** الأزمة المصرفية تختلف عن الأزمة المالية إذ تعتبر جزءا منها وتتخذ شكلان، أزمة سيولة، أزمة ائتمان:
  - **أزمة سيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ مصرف ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلب السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث الأزمة، وإذا امتدت إلى البنوك أخرى ستصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.
  - **أزمة ائتمان** تحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فيؤدي ذلك إلى حدوث أزمة في الاقتراض. وتحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، يحاولون تصفية القروض القائمة قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص، أو سيادي عام كما أن المخاطر المتوقعة منها بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، بالتالي حدوث أزمة في الصرف الأجنبي. فهي أشد خطورة، فالتزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول، ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلي.

3- طرق معالجة الأزمات المصرفية:

لنتمكن من معالجة الأزمات المصرفية والحد من انتشارها يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الحلول:

- التطبيق الصارم لقواعد السوق الحرة وذلك بإشهار إفلاس المصارف المتعثرة طبقا لما تقتضي لعبة المنافسة؛
- المرونة في تطبيق قواعد التحرير المالي والتخفيف الوقتي للضغوط التنظيمية التي تخضع لها مؤسسات الائتمان بحيث تمنحها فسحة من الوقت للقضاء بنفسها على الصعوبات وتجنب الإفلاس؛
- إعادة هيكلة البنوك باستخدام إجراءات تدخل صحيحة سريعة وواضحة حتى تتم بفعالية كشراء ديون مشكوك فيها.

أما في حالة أزمات الإفلاس المصرفي فإن معالجتها تتم عن طريق ثلاث طرق وهي:

- قيام الدولة بتمويل النقص في السيولة للبنوك التي تعاني من أزمة سيولة بإعادة التمويل في السوق النقدي وذلك عن طريق ضمانها على مستوى الأسواق النقدية؛
- قيام الدولة بشراء المصارف التي تعاني من أزمة؛
- شراء الدولة لأسهم البنوك التي تعرف بعض المشاكل والتي في الغالب تعرف انخفاضا كبيرا في قيمتها في الأسواق المالية وذلك سيسمح لها دخولها كمساهم في رأسمال البنك؛
- تقوية الرقابة عن طريق تقوية قوانين الحيطة والحذر الذي يعمل كضمان لتقوية النظام المالي.

الجزء الرابع: التنمية المستدامة والتجارة الدولية

الوحدة الأولى: التنمية المستدامة

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية:

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. وتكون الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. كما يشير النمو الاقتصادي أيضا إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

ففي مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي فالتنمية ليست مجرد تحسين أحوال المعيشية وإن كان ذلك ضمن محصلاتها، ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنمو والارتقاء. أما بمعناها الواسع فهي ضمان التقدم الكمي والكيفي للأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية التي تنتج للسوق الداخلي بينما يقتصر النمو على التطور الكمي للأنشطة التي تنتج للتصدير.

3-مفهوم التنمية البشرية:

التنمية البشرية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة منها؛

وهي تعد وسيلة لبناء الإنسان، فهو عصبها ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير كفاءة الإنسان وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل ويقدر نموذج التنمية البشرية الحياة في حد ذاتها فهو لا يقدر حياة لمجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية مهما كان ذلك أمرا هاما، فالتنمية تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى درجة، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية.

ثانيا: لتنمية المستدامة

أولا: ماهية التنمية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال المستقبلية وتعالج كذلك مشكلة الفقر والاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على البيئة ويعتبر الانسان جوهرها. فالتنمية هي التكامل بين الوحدات في إطار برنامج تحدد أبعاده أهداف المجتمع وقدراته والاستدامة تعني امتداد الإطار الزمني للتنمية إلى أفاق مستقبلية أي توخي العدل بين الأجيال والمسؤولية الاخلاقية للجيل الحاضر تجاه الأجيال القادمة من خلال نظم الموارد الطبيعية المتجددة فلا تكون الزراعة التي تضرر بها التربة فتتدنى خصوبتها ولا الصيد الجائر.

2- تطور مفهوم التنمية المستدامة:

يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية حيث اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية خاصة مثل الدخل الوطني ودخل الفرد بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع و في العقد الثاني (70-80) اكتسب مفهومها أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادي فالتنمية الاقتصادية أصبحت لا تعني النمو الاقتصادي فقط وإنما تشمل احداث تغيرات هيكلية في كل من المتغيرات اقتصادية وسياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع.

وفي العقد الثالث للتنمية(80-90) أصبح للتنمية بعد حقوقيا وديمقراطية يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطلق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الحكم الجيد الذي له تأثير في كل مجهودات التنمية وأن الديمقراطية تعني مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات كأحد متطلبات التنمية الاساسية للتنمية الناجحة.

كما شهد عقد التنمية الرابع(91-00) نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الارض التي صدرت في "ريو" سنة 1992 والتي تدعو إلى تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد ضمان لتواصل العملية التنموية.

3- خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل في:

- تنمية شاملة متكاملة ومستمرة وعادلة ومتوازنة؛
- لا تجني ثمار الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة؛
- الرشيدة دون اسراف أو سوء استخدام أو استغلال؛
- تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها؛
- تعظم من قيمة المشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي؛
- الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص؛
- تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ثالثا: أبعاد وعناصر التنمية الاجتماعية:

1-أبعاد التنمية المستدامة:

- **البعد البيئي:** ونعني به التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض. أي حماية الموارد الطبيعية من الضغوطات البشرية؛

- **البعد التقني:** ويشير ذلك إلى النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ.
- **البعد المؤسساتي:** تتمثل الادارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذي للدولة بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية والاقتصادية والبيئة والاجتماعية ويتوقف البعد المؤسسي استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر مستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حد أدنى ورفع كفاءتها.
- **البعد الاقتصادي:** تنطوي التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي على احداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال توفير المهارات والطاقات البشرية اضافية للعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان بما يحقق زيادة متتالية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي حقيقي.

2-عناصر التنمية المستدامة:

- الانتاجية أو مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة؛
- المساواة أو تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل وغيرها؛
- الاستدامة أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء في استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو يسبب الديون العامة التي تتحمل أعباءها الأجيال القادمة أو بسبب عدم اكتراث ببيئة الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل خيارات الحاضر؛

- التمكين فالتنمية تهتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك عليهم أن يتشاركون بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم؛
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والتقليل من التلوث؛
- الاعتناء برأسمال بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوافر للجميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تطوير رأسمال المجتمع أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الادارة والمساواة والإنصاف والعدالة في توزيع الموارد والمشاركة في اتخاذ القرار.

الوحدة الثانية: التجارة الدولية:

أولا: ماهية التجارة الدولية:

1- أسباب الاهتمام بالتجارة الدولية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة، فالتجارة الدولية تقوم لوجود تباين أو تفاوت أو عدم في العوامل الاقتصادية فمهما اختلفت النظم السياسية والاقتصادية في مختلف الدول فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن سواء بسبب ندرة العوامل أو بسبب التكاليف المرتفعة فيصبح استيرادها من الخارج أفضل.

ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة وارتباطهما بالتبادل الدولي لهذا تهتم الدول بالتجارة الخارجية بسبب:

- وفرة او ندرة الموارد الطبيعية واختلاف الظروف المناخية؛
- من حيث ندرة أو وفرة عناصر العمل والقدرات البشرية؛
- التفاوت بين البلدان فيما يخص رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار؛
- تفاوت في مستويات أساعر انتاج السلع بين الدول؛
- مدى قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال.

2- خصائص التجارة الدولية:

- هي عملية تبادل بين الدول؛
- تقوم التجارة الدولية على التخصص في الإنتاج؛
- تقوم التجارة الدولية ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي الذي يهدف إلى تنظيمها؛
- تعتمد على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع المتبادلة دوليا؛

- تعتبر مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصاد الوطني والرفاهية لأي بلد.

3- أهمية التجارة الخارجية:

- تعمل على تحريق رؤوس الأموال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول؛
- تعد مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية؛
- يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية مما يجعله بحاجة إلى مصادر لتنشيطه فتعمل التجارة الدولية على تفعيل حركة التجارة في تلك الأنشطة؛
- توفر عوائد مالية يمكن استخدامها كمصدر تمويلي لمشاريع التنمية؛
- تعمل على إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال توازن الصادرات مع الواردات.

ثانيا: السياسات التجارية وقيود التجارة الدولية:

يقصد بالسياسات التجارية في مجال التجارة الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة

1- أهداف السياسات التجارية:

- تعمل على تحقيق المصلحة الوطنية في مجال التجارة الدولية؛
- تخفيض نسبة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل؛
- الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية؛
- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات؛
- الحفاظ على المنتجات الوطنية من منافسة السلع الأجنبية.

2- **أنواع السياسات التجارية:**

- **سياسة تحرير التجارة:** بقصد بها تلك السياسة القائمة على ترك الحرية للدخول وخروج السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية دون قيد، وتساهم هذه السياسة في تحقيق بعض من الأهداف كالاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، ورفع أداء مستوى الإنتاج الوطني من خلال المنافسة بين المنتجات الوطنية والأجنبية؛
- **سياسات تقييد التجارة:** ظهرت نظريات الحماية في نفس وقت ظهور نظريات حرية التجارة الدولية ويقصد بالساسة الحماية أنها سياسة تطبق من خلال سن تشريعات تهدف على حماية الصناعة والسوق المحلي من المنافسة الدولية، وتتم هذه الحماية من خلال جملة من القوانين تعمل على الحد أو رفع قيمة أسعار السلع الأجنبية في السوق الوطني، وتعمل هذه السياسة على حماية الصناعات الناشئة في السوق المحلي والتي لا تستطيع المنافسة دوليا، إلى جانب ذلك فهذه السياسة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي من أجل انتاج بعض السلع محليا بدلا من استيرادها وهذا ما يساهم في تخفيف من حدة البطالة.

3- **أدوات السياسة التجارية:**

- الضرائب والرسوم الجمركية: ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا أو عند خروجها، وتعتبر هذه الأداة أقدم الوسائل المستعملة في التعاملات الخارجية؛
- الإعانات والدعم: هي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني بغرض تحسين وضعه التنافسي سواء في السوق المحلي أو الدولي وقد تكون تلك الإعانات في صورة نقدية أو عينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد: من بين أهم السياسات التجارية المستخدمة بهدف تقييد ذلك النظام التجارة الدولية فنظام الحصص هو ذلك النظام التي يحدد كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها وبالتالي فالدولة تحدد مع بداية كل سنة مالية حجم احتياجاتها من السلع؛ أما تراخيص الاستيراد هو يعني أنه لا يسمح باستيراد سلع ما إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الإدارية المختصة.

ثالثا: ميزان المدفوعات الدولية:

1- ماهية ميزان المدفوعات الدولية:

- **مفهومه:** تعتبر ميزان المدفوعات الدولية من اهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، هو سجل محاسبي منظم لطافة المبادلات الاقتصادية (الصادرات والواردات) أي هو بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخل والخارج من البلد خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة.

أي أن ميزان مدفوعات هو سجل لكافة المعاملات التي تتم خلال السنة بين المقيمين وغير مقيمين في دولة ما. ونقصد بالمقيمين الهيئات و لأفراد والشركات التي تربطها بالدولة رابطة اقتصادية، أي المواطنون والهيئات الذين يقيمون داخل حدود الدولة والأجانب المتواجدون داخلها بصفة دائمة باستثناء الموظفين الممثلين لحكوماتهم(هيئات الدبلوماسية) إلى جانب كافة الشركات الوطنية والأجنبية العاملة على أرض الوطن بصفة دائمة.

2- **أهمية ميزان المدفوعات:**

- يفيد في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة معينة؛
- يفيد في دراسة تطور معاملات الدولية من حيث الصادرات وواردات عبر الزمن؛
- يعتبر بمثابة المرآة أو الشاشة العاكسة التي يرى من خلالها العامل الخارجي واقع الاقتصادي الوطني لبلد ما؛
- يفيد وجود ميزان مدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة.

3- **مكونات ميزان مدفوعات(هيكل):**

يتكون ميزان مدفوعات من:

- **حساب المعاملات الجارية:** يشمل الميزان التجاري الذي يتعلق بحركة السلع من صادرات وواردات، وميزان الخدمات الاقتصادية ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية المرتبطة بالخدمات.
- **حساب المعاملات الرأسمالية:** ويشمل حساب الاستثمارات طويلة الأجل ويقصد به حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن عام والاستثمارات قصيرة الأجل وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقها السنة الواحدة.
- **حسابات الذهب والاحتياطات النقدية:** ويقصد بالذهب في هذه الحالة الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية أما احتياطات النقدية فهي ما يتوفر للدولة من احتياطي العملة الأجنبية نتيجة للتصدير.

المـــراجـــــع:

- أبو أحمد رضا صاحب. الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي– الاردن. دار المجدلاوي –2006.
- أبو نصر مدحت محمد ، مدحت محمد ياسمين –التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشراتها– مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر– 2017 .
- الأقداحي هشام محمد– معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية *في البلدان النامي*– مصر. مؤسسة شباب الجامعة–2009.
- الانصاري بلال صلاح– الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة – مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. ط 1. 2016.
- جلول حسان محمد–علم الاقتصاد – الأردن، دار المجد للنشر والتوزيع، ط 1 – 2015.
- حسنين أحمد جابر–التدريب الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية – مصر،اليازوري، 2015.
- حسين مجيد خليل، عبد الغفور ابراهيم احمد– مبادئ علم الاقتصاد– الأردن، دار زهران –2008.
- خالفي علي. المدخل إلى علم الاقتصاد– الجزائر ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع–2009.
- رواء زكي طويل. محاضرات في اقتصاد السياسي – عمان، الزهران– 2016.
- شرقاوي عبد الحكيم مصطفى. العولمة وإمكانيات التحكم :عدوى الأزمات *المالية*– مصر، دار الفكر الجامعي– 2005 .
- صخري عمر – اقتصاد المؤسسة – الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية، ط4 ، 2006.
- العذاري عدنان داود محمد – الاستثمار المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية – الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1– 2016.
- القصاص أحمد محمد عبد الفتاح – التنمية المستدامة – مصر ، المكتبة الأكاديمية، ط1 – 2009.
- المخادمي رزيق عبد القادر .الأزمة الغذائية العالمية ، تبعات العولمة اقتصادية والتكامل الدولي– مصر. دار الفجر للنشر والتوزيع. 2009.

- مصيطفى عبد الطيف ، بن سانية عبد الرحمان – دراسات في التنمية الاقتصادية– بيروت، مكتبة حسن العصرية– 2014.
- النجار إبراهيم عبد العزيز.الأزمة المالية وإصلاح النظام *المالي العالمي*– مصر، الدار الجامعية. 2009.